المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 85 / 2026

المحرر: محمد عطا الله
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع- منسق عام (ماس)
- أحمد عمر- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور- سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2- 970 +
فاكس: +970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +970-2-2982700
فاكس: +970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +970-2-2415251
فاكس: +970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف: +970-2-2946946
فاكس: +970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب السنوي متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/qem-issues

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

آب 2026

تقديـــــــــــــم

اقتصاد يراوح بين الصمود والاستنزاف

لا تـزال تداعيـات الحـرب المسـتمرة وتبعاتهـا الاقتصاديـة والماليـة والإنسـانية تفـرض نفسـها على واقـع الاقتصـاد الفلسـطيني مـع دخـول العـام 2026، إذ تتعمـق الاخـتلالات الهيكليـة التـي أصابـت النشـاط الإنتاجـي والأسـواق ومصـادر الدخـل العامـة والخاصـة، في وقـت تتراجع فيـه قـدرة الاقتصـاد على التعـافي الـذاتي تحـت وطـأة القيـود المفروضـة على الحركـة والتجـارة وتدفقـات المـوارد الماليـة. وبينـما شـهدت بعـض المـؤشرات تحسـنًا نسـبيًا مدفوعًـا بالمسـاعدات والتحـويلات الخارجيـة وتخفيـف بعـض القيـود خلال فترات محـدودة، إلا أن البيئـة الاقتصاديـة العامـة مـا تـزال تتسـم بدرجـة عاليـة مـن الهشاشـة وعـدم اليـقين.

وتـشير بيانـات الربـع الأول من العـام 2026 إلى اسـتمرار حالة الانكماش الاقتصـادي وتراجـع النشـاط الإنتاجـي مقارنـةً بالربـع السـابق، بمـا يعكـس محدوديـة قـدرة الاقتصـاد الفلسـطيني على اسـتعادة مسـار النمـو. كما تواصلـت حالـة التباعـد الاقتصـادي بين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة نتيجـة التفـاوت الكـبير في مسـتويات الإنتـاج والدخـل وفـرص العمـل، الأمـر الـذي يكـرس آثـار الحـرب طويلـة الأمـد على البنيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الفلسـطينية.

وفي الوقـت الـذي ظلـت فيـه سـوق العمـل تعـاني مـن مسـتويات بطالـة مرتفعـة وانخفـاض فـرص التشـغيل، لا سـيما في ظـل اسـتمرار القيـود المفروضـة على حركـة العمالـة الفلسـطينية، بـرزت التحـويلات الخارجيـة باعتبارهـا أحـد أهـم مصـادر الدعـم للأسر الفلسـطينية ولتعزيـز القـدرة الشرائيـة المحليـة. غير أن هـذا الـدور، رغـم أهميتـه، لا يمكـن أن يشـكل بـديلًا مسـتدامًا عـن النشـاط الإنتاجـي وفـرص العمـل والدخـل المتولـد محليًـا.

كما واصلـت الماليـة العامـة مواجهـة ضغـوط غير مسـبوقة نتيجـة اسـتمرار أزمـة المقاصـة وتراجـع التدفقـات النقديـة المتاحـة للخزينـة العامـة، الأمـر الـذي انعكـس على قـدرة الحكومـة في الإيفـاء بالتزاماتهـا الماليـة وتقديـم الخدمـات العامـة، وأدى إلى اتسـاع الفجـوات التمويليـة وتراكـم المتأخـرات. وفي المقابـل، أظهـر القطـاع المصرفي قـدرة على المحافظـة على اسـتقراره النسـبي رغـم تنامـي المخاطـر الائتمانيـة وارتفـاع القـروض المتعثرة واتسـاع انكشـافه على القطـاع العـام في ظـل الظـروف الاقتصاديـة الراهنـة.

أمـا على مسـتوى الأسـعار، فقـد شـهدت الأراضي الفلسـطينية تحـولًا لافتًـا تمثـل في اسـتمرار تراجـع الضغـوط التضخميـة للمـرة الثانيـة منـذ بـدء الحـرب، مدفوعًـا بصـورة رئيسـية بانخفـاض الأسـعار في قطـاع غـزة مقارنـةً بالمسـتويات الاسـتثنائية التـي سـجلتها خلال فترات الحصـار ونقـص الإمـدادات. غير أن هـذا التطـور لا ينبغـي تفـسيره باعتبـاره مـؤشرًا على التعـافي الاقتصـادي، بقـدر مـا يعكـس تـغيرات في ظـروف العـرض وتوافـر السـلع مقارنـةً بالأوضـاع التـي سـادت خلال المراحـل السـابقة.

وفي السـياق ذاتـه، أظهـرت مـؤشرات القطـاع المالي غير المصرفي صـورة مختلطـة للاقتصـاد الفلسـطيني، فمـن جهـة اسـتمرت بورصـة فلسـطين في العمـل في بيئـة اسـتثمارية شـديدة الحساسـية تجـاه التطـورات السياسـية والاقتصاديـة، وانعكـس ذلـك على نشـاط التـداول واتجاهـات المسـتثمرين. ومـن جهـة أخـرى، واصـل قطاعـا التـأمين والتـأجير التمـويلي أداء دورهما في دعـم النشـاط الاقتصـادي والحفـاظ على اسـتمرارية الخدمـات الماليـة، رغـم التحديـات التشـغيلية والاقتصاديـة المصاحبـة للمرحلـة الراهنـة.

في هذا العدد

يرصـد القسـم الأول مـن هـذا العـدد أبـرز التطـورات الاقتصاديـة الفلسـطينية خلال الربـع الأول مـن العـام 2026، ويغطـي أداء الناتـج المـحلي الإجمالي، وسـوق العمـل، والماليـة العامـة، والقطـاع المصرفي، والقطـاع المالي غير المصرفي، ومسـتويات الأسـعار والتضخـم، إضافـة إلى تطـورات القطـاع الخارجـي والتجـارة الخارجيـة وميـزان المدفوعـات. أمـا القسـم الثـاني، فيتنـاول مجموعـة مـن القضايـا الاقتصاديـة الراهنـة التـي تشـغل حيـزًا متقدمًـا في النقـاش الاقتصـادي والسياسـاتي الفلسـطيني. ويسـتعرض أبـرز مـا جـاء في:

- التقييـم العاجـل للأضرار والاحتياجـات في قطـاع غـزة وفـق أحـدث التقديـرات الدوليـة.
- تقريـر منظمـة العمـل الدوليـة حـول أوضـاع سـوق العمـل الفلسـطيني وتداعيـات الحـرب.
- تقريـر البنـك الـدولي بشـأن الاقتصـاد الفلسـطيني وآفـاق التعـافي وإعـادة الإعمار.
- تحليـل السياسـات والخيـارات المتاحـة لمواجهـة القيـود والإجـراءات الإسرائيليـة المتزايـدة وتأثيرهـا على اقتصـاد الضفـة الغربيـة.

وتسـعى هـذه المتابعـات إلى توفير قـراءة معمقـة للتطـورات الاقتصادية الراهنـة، وربـط المـؤشرات الكليـة بالسـياقين السـياسي والإنسـاني اللذين يـواصلان تشـكيل البيئـة الاقتصادية الفلسـطينية.

وفي الختام

تؤكـد التطـورات التـي شـهدها الربـع الأول مـن العـام 2026 أن الاقتصـاد الفلسـطيني مـا يـزال يعمـل ضمـن ظـروف اسـتثنائية تتجـاوز في آثارهـا حـدود المـؤشرات الاقتصاديـة التقليديـة، لتطـال مختلـف الجوانـب التنمويـة والاجتماعيـة والمؤسسـية. وفي ظـل اسـتمرار حالـة

عـدم اليـقين، تبرز الحاجـة إلى متابعـة دقيقـة للتطـورات الاقتصاديـة وتحليـل انعكاسـاتها على معيشـة المواطـنين وآفـاق التنميـة المسـتقبلية. ويتوجـه المعهـد بالشـكر إلى شركائـه المسـاهمين في إعـداد المراقـب، وإلى فريـق البحـث القائـم على رصـد وتحليـل التطـورات الاقتصاديـة الفلسـطينية، آملاً أن يسـهم هـذا الإصـدار في دعـم المعرفـة الاقتصاديـة وتعزيـز النقـاش المبنـي على الأدلـة حـول التحديـات والسياسـات المطلوبـة خلال المرحلـة المقبلـة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المحتويـــات

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2026

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 4
3. المالية العامة 6
4. القطاع المصرفي 8
5. القطاع المالي غير المصرفي 11
6. الأسعار والتضخم 14
7. القطاع الخارجي 16

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. التقييم العاجل للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة- نيسان 2026 18
2. تقرير منظمة العمل الدولية- أيار 2026 20
3. تقرير البنك الدولي- نيسان 2026 21
4. مواجهة القبضة الإسرائيلية الخانقة المطبقة على اقتصاد الضفة الغربية 23

سـلطة النقـد الفلسـطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2026

الناتج المحلي الإجمالي[1]

- تشير البيانات الربعية إلى تراجع الأداء الاقتصادي في الربع الأول من العام 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2026 بمعدل 8.1% مقارنةً مع الربع السابق، وبمعدل 4.8% مقارنة مع الربع المناظر 2025، ليصل إلى 2,955.9 مليون دولار بالأسعار الثابتة، علاوة على ذلك، ما زالت مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة عشية الحرب كما هو موضح في الشكل 1.

- يوضح الشكل 2 التقلبات الحادة في معدلات التغير الربعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يعود أساسًا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). فقد سجلت القنوات الخاصة بالمقاصة وتحويلات العاملين تراجعاً حاداً منذ اندلاع الحرب مقارنةً بمستوياتها السابقة، يضاف إليها القيود المفروضة على الحركة والتجارة والموارد الطبيعية، مما يعيق أي تحسن اقتصادي مستمر. وهذا يعني أن التبعات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي خلفتها الحرب ستظل تهدد مصادر رزق الأسر الفلسطينية، وتدفع بمزيد منها إلى ما دون خط الفقر.

- على مستوى المنطقة، في ظل الدمار غير المسبوق، لم يستمر الأثر الإيجابي لدخول اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ، وما ترتب عليه من تخفيف للقيود المفروضة على دخول البضائع والوقود والمساعدات الإنسانية، على الأداء الاقتصادي، إذ تراجع الناتج المحلي في القطاع بنسبة 5.1% مقارنةً مع الربع

شكل 1: نسبة إجمالي الناتج المحلي الربعي خلال الفترة (ر4/2023 – ر1/ 2026) مقارنةً مع الربع الثالث 2023 (%)

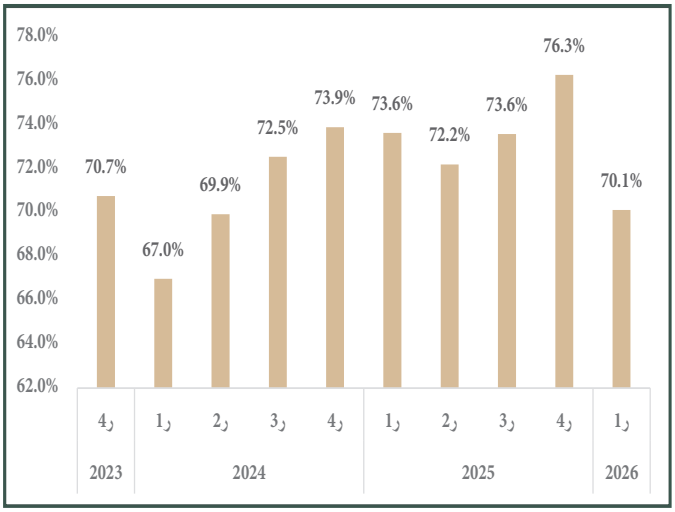

السابق، في حين نما بنسبة 3.1% مقارنةً مع الربع المناظر. أما في الضفة الغربية، فقد شهدت قيمة الناتج المحلي في الربع الأول 2026 انخفاضاً بمعدل 8.2%، وبمعدل 5.2% مقارنةً مع الربع السابق والربع المناظر على الترتيب.

- مع التراجع الحاد في الناتج المحلي بقطاع غزة منذ بداية الحرب، تقلصت مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى 5.6% في الربع الأول 2026، وبالتالي اتسعت الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني أكثر فأكثر. يذكر

شكل 2: معدلات التغير الربعية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2010-2026

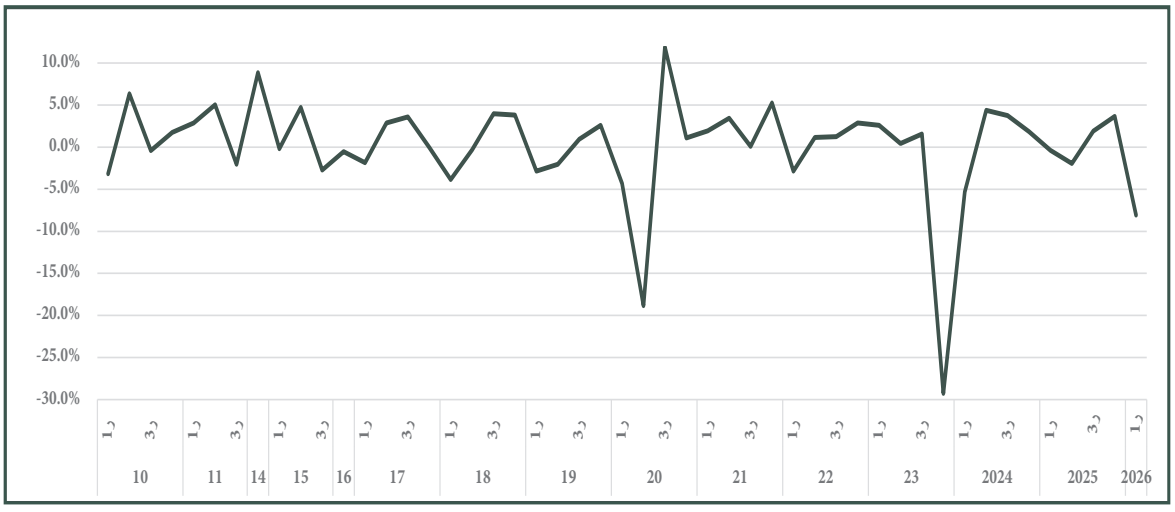

1 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026). التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2026)، رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي.

شكل 3: نسبة حصة الفرد الربعية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة إلى حصة الفرد في الضفة الغربية خلال الفترة 2010-2026 (%)

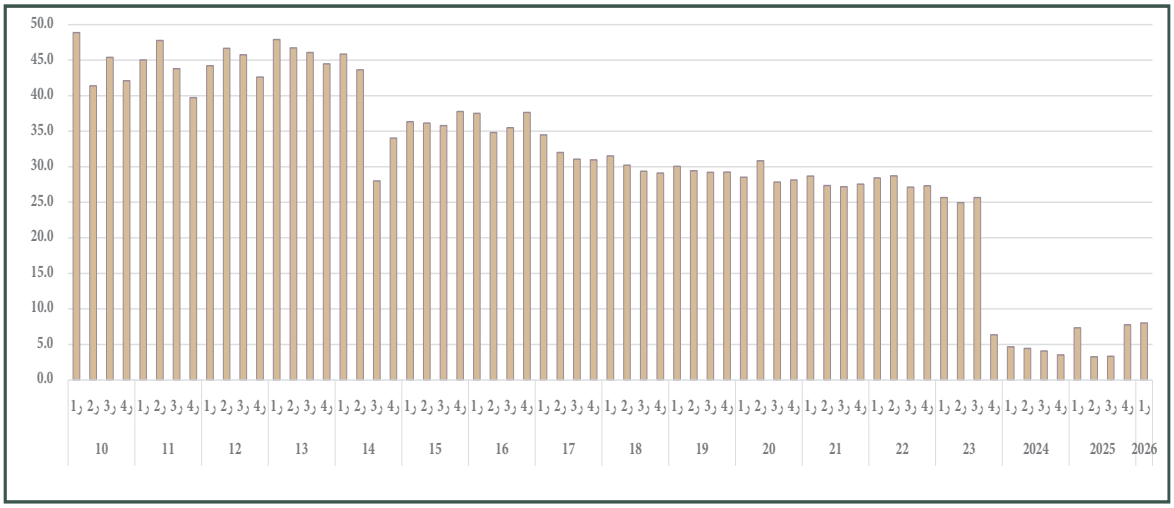

أن مساهمة اقتصاد القطاع كانت أخذت بالانخفاض التدريجي منذ العام 2006، إثر تباطؤ وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع نتيجة الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ ذلك الحين. وقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي الربعي بالأسعار الثابتة في الربع الأول 2026 بين الضفة الغربية والقطاع (897.4 دولار للفرد في الضفة مقابل 71.9 دولار للفرد في القطاع)، لتصبح حصة الفرد في القطاع أقل من عُشر حصة الفرد في الضفة، مقارنةً مع 25.7% عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع (انظر الشكل 3).

- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الناتج (القيمة المضافة) في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي. وعلى صعيد الناتج (القيمة المضافة)، فقد طال الانخفاض في الربع الأول 2026 كافة الأنشطة الاقتصادية عند المقارنة مع الربع السابق (أساس ربعي)، باستثناء نشاط النقل والتخزين. وقد كان التراجع الأكبر في نشاط الإنشاءات (تراجع بنسبة 17.4%)، يليه نشاط الإدارة العامة والدفاع (تراجع بنسبة 16.2%)، يليه نشاط الصناعة التحويلية (11.9%)، ثم الأنشطة المالية والتأمين (تراجع بنسبة 5.1%)، وأنشطة التجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (تراجع بنسبة 4.9%). أما على مستوى المقارنة بالربع المناظر (أساس سنوي)، فقد تراجعت كافة الأنشطة الاقتصادية باستثناء نشاطي النقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات (انظر الشكل 4).

- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية) ارتفاعًا بنسبة 5.4% في الربع الأول 2026 مقارنةً مع الربع السابق، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى زيادة التدفقات المالية من الخارج، خاصة التحويلات الجارية التي ارتفعت من 404.2 مليون دولار في الربع الرابع 2025 إلى 472.5 مليون دولار

شكل 4: معدلات التغير الحقيقية في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2026 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر 2025 (%)

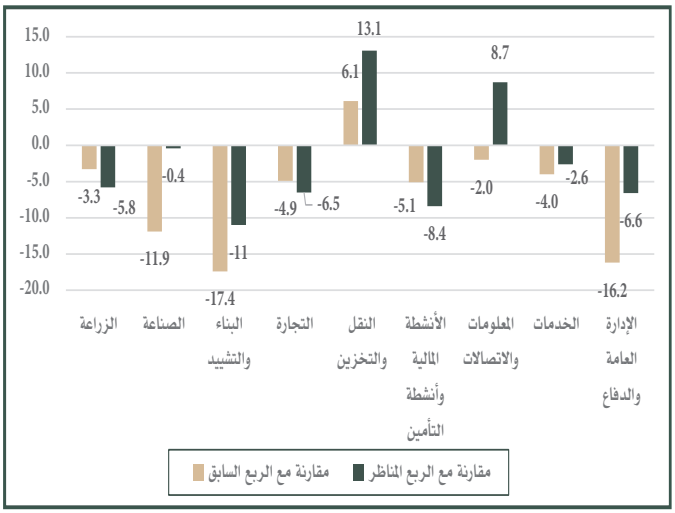

في الربع الأول 2026 (انظر قسم القطاع الخارجي)، الأمر الذي ساهم في دعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف جزئيا من أثر التراجع الاقتصادي. كما قد يكون جزء من هذا الارتفاع مرتبطًا بلجوء بعض الأسر إلى السحب من المدخرات أو الاعتماد على مصادر تمويل بديلة للحفاظ على مستويات الإنفاق الأساسية في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي. ومع ذلك، فإن استمرار تراجع الناتج المحلي والدخول المتولدة محلياً يشير إلى أن هذا النمط من الاستهلاك يعتمد بدرجة أكبر على الموارد المحولة من الخارج أكثر من اعتماده على تحسن النشاط الإنتاجي المحلي. في المقابل، شهد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 42.7% تحت تأثير عدم استلام أموال المقاصة.

- وعلى مستوى الإنفاق الاستثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، فقد تراجع بنسبة 9.1% في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع

السابق، لتصبح نسبته 28.8% من إجمالي الناتج المحلي. وتراوحت هذه النسبة حول 24-30% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من متوسط النسبة في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى مقارنةً بالدول منخفضة الدخل (21%)[2]. جدير بالذكر، أن معظم الاستثمارات في فلسطين تذهب إلى القطاعات غير التبادلية (non-tradables)، ويعزى ذلك جزئياً إلى انتشار عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. وبالتالي فان تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان يؤدي إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.

- أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد شهدت الواردات ارتفاعًا بنسبة 6.6%، في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع السابق، في المقابل تراجعت الصادرات بنسبة 8.3%.

- على ضوء ذلك، شهدت الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني، بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار (الطلب المحلي)، وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً (الناتج المحلي)، اتساعاً في الربع الأول 2026 مقارنةً مع الربع السابق، إذ ارتفع الطلب المحلي ليعادل بنحو 137.0% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول 2026، مقارنةً مع 131.9% في الربع السابق.

- من جانبٍ آخر، اتساع الفجوة بين الاستخدامات المحلية (الاستهلاك والاستثمار) وبين الناتج المحلي الإجمالي يعكس أن الناتج المحلي لا يمثل بصورة كاملة الموارد المتاحة للإنفاق داخل الاقتصاد، إذ يقيس القيمة المضافة المتولدة محلياً فقط، ولا يعكس التدفقات الجارية من وإلى الخارج، بما في ذلك تعويضات العاملين والتحويلات الجارية. ويوضح الجدول 2

جدول 1: التغير في مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الاستخدام ومساهمتها في التغير الكلي للناتج بين الربع الأول 2026 والربع السابق (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	التغير (%)	المساهمة في التغير %
التغير في الاستهلاك الخاص	5.4	4.6
(+) التغير في الاستهلاك العام	(42.7)	(7.8)
(+) التغير في الاستثمار	(9.1)	(2.7)
(+) التغير في الصادرات	(8.3)	(1.9)
(-) التغير في الواردات	6.6	3.6
صافي السهو والخطأ	(330.2)	3.3
معدل التغير الكلي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	(8.1)	(8.1)

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

تقلص الفجوة بين الدخل المتاح وإجمالي الناتج المحلي بسبب التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء الحرب، وعدم عودتها إلى مستويات ما قبل الحرب، إضافة إلى تذبذب التحويلات الخارجية. فقد كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين خلال الربع الأول 2026 نحو 121.2% من الناتج المحلي مقارنةً بنحو 119.2% في الربع السابق. كما انخفضت مساهمة دخول الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى نحو 3.2% من إجمالي الدخل المتاح، مقارنةً مع 13.8% في الفترة المناظرة 2023 (عشية الحرب).

جدول 2: تطور الدخل القومي المتاح ومكوناته في عامي 2025 و2026 حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2025				2026
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
الناتج المحلي الإجمالي	**3,103.4**	**3,043.0**	**3,101.4**	**3,215.1**	**2,955.9**
• صافي الدخل من الخارج	185.6	146.1	202.7	213.4	155.5
• صافي تعويضات العاملين	139.2	102.6	112.2	119.7	117.1
• صافي دخل الملكية	46.4	43.5	90.5	93.7	38.4
الدخل القومي الإجمالي	3,289.0	3,189.1	3,304.1	3,428.5	3,111.4
صافي التحويلات الجارية من الخارج	**283.0**	**337.8**	**127.9**	**404.2**	**472.5**
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**3,572.0**	**3,526.9**	**3,432.0**	**3,832.7**	**3,583.9**

2 World Bank. (n.d.). World Development Indicators: Gross Capital Formation (% of GDP) (Indicator Code: NE.GDI.TOTL.ZS). World Bank Open Data. Retrieved August 4, 2026, from https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

2- سوق العمل[1]

شهدت بعض مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2026 تراجعًا مقارنةً بالربع السابق. بما يعكس استمرار تأثر سوق العمل في الضفة الغربية بالتداعيات السلبية للحرب، ولا تزال مستويات التشغيل في السوق المحلي أدنى بشكل ملموس من المستويات المسجلة قبل الحرب. كما بقيت معدلات البطالة منذ بداية الحرب أعلى بشكل حاد من مستوياتها السابقة. كذلك لا تزال سوق العمل في الضفة الغربية تواجه ضغوطًا متزايدة نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة داخل محافظات الضفة وفيما بينها، بالإضافة إلى القيود على وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل. وفيما يلي عرض لأبرز تطورات وسمات العمالة في الضفة الغربية فقط، نظرًا إلى تعرض التشغيل في قطاع غزة لانهيار واسع نتيجة الحرب وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية.

- **نسبة المشاركة:** وهي تمثل نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية (15 سنة فأكثر). ويشير ارتفاع نسبة المشاركة إلى زيادة نسبة السكان المنخرطين أو الراغبين في الانخراط في سوق العمل، بينما قد يعكس انخفاضها خروج جزء من السكان في سن العمل من قوة العمل. وتعد نسبة المشاركة منخفضة بشكلٍ عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الأول 2026 نحو 44.2% (مقابل 46.1% في الربع السابق)، بواقع 70.1% لدى الذكور و17.5% عند الإناث (انظر الجدول 1). ووفقاً لأدبيات سوق العمل، يعكس هذا التراجع تزايد حالة الإحباط من البحث عن فرص عمل نتيجة ضعف الطلب على العمالة ومحدودية فرص التشغيل، مما دفع بعض الأفراد إلى الخروج من قوة العمل، ويأتي ذلك امتداداً لحالة التباطؤ الاقتصادي، وتراجع النشاط الإنتاجي في الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2026، في ظل استمرار القيود المشددة على الحركة وانتشار الحواجز الإسرائيلية بين المحافظات، وما يترتب عليها من صعوبات في وصول العمالة إلى أماكن العمل.

- **عدد العاملين:** انخفض العدد الإجمالي للعاملين المقيمين في الضفة الغربية بنسبة 4.9% خلال الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع السابق، بينما ارتفع بنسبة 1.4% مقارنةً بالربع المناظر من عام 2025 ليصل إلى 700.1 ألف فرد. ومع ذلك، لا يزال هذا العدد أقل بنسبة 18.2% من مستواه في الربع الأول 2023 (قبل اندلاع الحرب) (انظر الشكل 1). وتوزع العاملون المقيمون في الضفة الغربية بين القطاع الخاص بنسبة 73.2%، والقطاع العام بنسبة 16.7%، والعمل في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 6.8%، والقطاع الأهلي بنسبة 3.3%.

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2026 حسب الربع (ألف عامل)

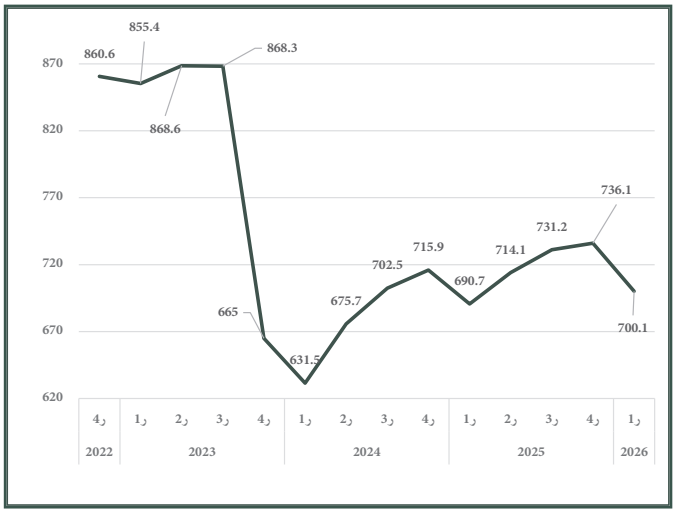

شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2026 حسب الربع (%)

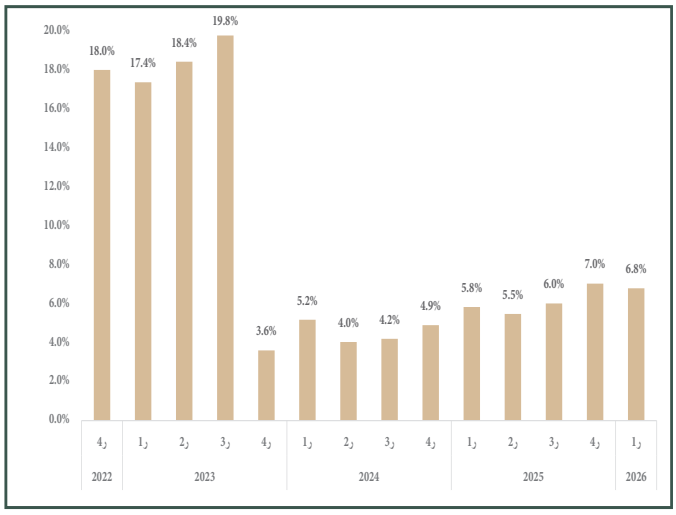

- **العمالة في إسرائيل والمستوطنات:** انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات من 51.8 ألف عامل في الربع الرابع 2025 إلى نحو 47.6 ألف عامل في الربع الأول 2026 (37.0% منهم يعملون في المستوطنات)، وفي المقابل ارتفع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 7.3 ألف عامل مقارنة بالربع المناظر من عام 2025. وتوزع هؤلاء العاملون بين 24.6% يعملون بتصريح، و35.3% بدون تصريح، و40.1% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع المسجل مقارنةً بالربع المناظر، لا تزال نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى إجمالي العاملين المقيمين في الضفة الغربية أدنى بشكل ملحوظ من مستوياتها قبل الحرب (انظر الشكل 2). كما يوضح الشكل 3 تغيراً ملحوظاً في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات في الربع الرابع 2025

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأنّ الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى آثار سلبية هائلة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي فإنّ المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة. مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). مسوحات القوى العاملة الربعية، الربع الأول 2026، رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي.

مقارنـةً بمـا كان عليـه الحـال عشـية الحـرب، ولا سـيما التراجـع الملحـوظ في نسـبة العاملـين في نشـاط التشـييد والبنـاء.

- في ظـل اسـتمرار الحـرب، وعـدم تمكـن غالبيـة الأفـراد الذيـن كانـوا يعملـون سـابقًا في سـوق العمـل الإسرائيـلي مـن الحصـول عـلى فـرص عمـل في السـوق المحـلي، تدهـورت حالتهـم المعيشـية، وازدادت حـدة معاناتهـم الاقتصاديـة، الأمـر الـذي اضطرهـم للبحـث مجـدداً عـن فـرص عمـل غـير رسـمية داخـل إسرائيـل، معرضـين حياتهـم للخطـر. وبحسـب تقاريـر ميدانيـة، تمكـن جـزء مـن هـؤلاء مـن العـودة للعمـل في سـوق العمـل الإسرائيـلي، حيـث دخـل غالبيتهـم عـن طريـق التهريـب بعـد معانـاة طويلـة، ودفـع مبالـغ ماليـة كعمـولات للسـماسرة والمهربـين. ويظهـر الشـكل 4 تزايـدًا ملحوظـاً في عـدد العـمال الفلسـطينيين الذيـن يعملـون دون تصريـح في إسرائيـل والمسـتوطنات منـذ الربـع الثالـث مـن العـام 2024، بالتزامـن مـع اسـتمرار الحـرب.

- **البطالـة:** بلـغ معـدل البطالـة في الضفـة الغربيـة 29.5% في الربـع الأول 2026، مرتفعًـا بمقـدار نقطتـين مئويتـين مقارنـةً بالربـع السـابق، ومنخفضـاً بمقـدار 0.7 نقطـة مئويـة مقارنـةً بالربـع المناظـر مـن عـام 2025، إلا أنـه لا يـزال أعـلى بمقـدار 15.5 نقطـة مئويـة مـن مسـتواه في الربـع الأول 2023 (مـا قبـل الحـرب) (انظـر الجـدول 2). كـما بلـغ معـدل البطالـة بـين الشـباب الخريجـين مـن حملـة الدبلـوم المتوسـط فأعـلى ضمـن الفئـة العمريـة (19-29 سـنة) نحـو 41.3%، بواقـع 31.7% لـدى الذكـور، مقابـل 49.2% لـدى الإنـاث.

- **الأجـور:** بلـغ متوسـط الأجـر اليومـي للعاملـين في الضفـة 135.1 شـيكل في الربـع الأول 2026. وتفـاوت هـذا المتوسـط بشـكل ملحـوظ حسـب النشـاط الاقتصـادي، إذ بلـغ أعـلى مسـتوياته لـدى العاملـين في أنشـطة النقـل والتخزيـن والاتصـالات بنحـو 165.5 شـيكل يومياً، مقابـل 87.5 شـيكل للعاملـين في النشـاط الزراعـي. ولا يـزال متوسـط أجـر العامـل في الضفـة يعـادل أقـل بشـكل ملمـوس مـن متوسـط أجـر العاملـين في

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات حسب النشاط الاقتصادي (%)

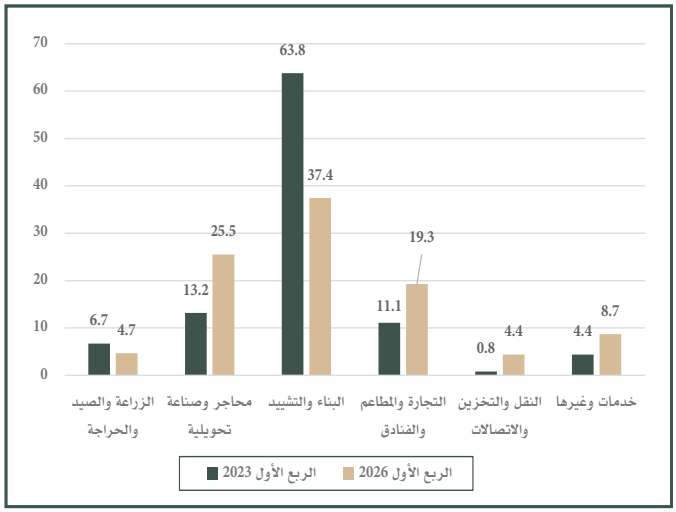

شكل 4: عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات خلال الفترة 2023-2026 حسب الربع وحيازة التصريح (عامل)

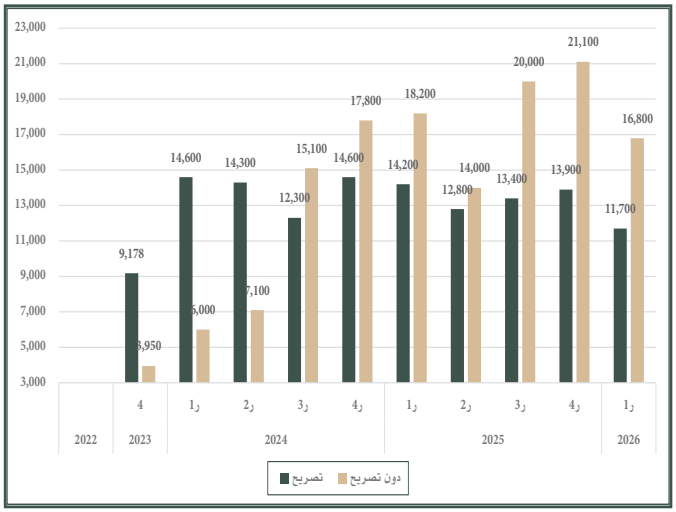

جدول 1: نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2026 حسب الربع (%)

المؤشر	2023				2024				2025				2026
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
نسبة المشاركة	47.7	47.8	47.3	46.5	45.6	45.6	46.9	46.1	45.2	45.4	46.1	45.4	44.2
ذكور	**75.9**	**75.3**	76.0	74.8	**73.1**	**72.6**	**74.3**	**73.7**	**72.0**	**72.1**	**72.4**	**71.5**	**70.1**
إناث	**18.7**	**19.5**	17.6	17.2	17.2	17.6	18.5	17.6	17.5	17.8	18.9	18.6	17.5

جدول 2: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2026 حسب الربع (%)

المؤشر	2023				2024				2025				2026
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
معدل البطالة	14	13.4	12.9	33.2	35.2	31.1	30.7	28.8	30.2	28.6	28.5	27.5	29.5
الذكور	**11.7**	**10.6**	10.2	**35.2**	**35.6**	**31.4**	**31**	**29.1**	**29.8**	**28.3**	**28.1**	**27.6**	**29.8**
الإناث	**23 .9**	**24.7**	24.9	**24.3**	**33.4**	**29.8**	**29.6**	**27.7**	**31.9**	**29.8**	**30.2**	**26.9**	**28.5**

إسرائيل والمستوطنات والذي بلغ نحو 278.1 شيكل. كما تفاوت متوسط الأجر للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بين 333.2 شيكل يومياً للعاملين في نشاط البناء والتشييد، و104.1 شيكل للعاملين في النشاط الزراعي.

- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. وبلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص بالضفة الغربية الذين يتقاضون أجراً شهرياً يقل عن الحد الأدنى نحو 14.5% (ما يعادل 37.0 ألف عامل) في الربع الأول 2026، مقارنةً مع 16.7% (43.0 ألف عامل) في الربع المناظر من عام 2025. كما بلغ متوسط أجر هذه الفئة نحو 1,457 شيكل في الربع الأول 2026 مقارنة مع 1,431 شيكل في الربع المناظر.

3- المالية العامة[1]

- **الإيرادات العامة:** بلغت إيرادات المقاصة على الأساس النقدي نحو 0.8 مليار شيكل خلال الربع الأول 2026، مقارنةً بحوالي 3.5 مليار شيكل في الربع المناظر من عام 2025.

ووفقاً لوزارة المالية تمثل إيرادات المقاصة على الأساس النقدي المبالغ النقدية المحولة فعلياً إلى الحسابات البنكية للحكومة، مضافاً إليها قيمة الخصومات المقتطعة (مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات)، وفي حال عدم تحويل أي مبالغ نقدية، فإن القيمة المسجلة تعكس الخصومات فقط.[2]

وتشير بيانات الربع الأول 2026 إلى استمرار توقف التحويلات النقدية الفعلية لإيرادات المقاصة، واقتصار المبالغ المسجلة على الخصومات فقط وفقاً لبيانات وزارة المالية، كما يتضح من متابعة التقارير الشهرية لوزارة المالية أن التحويلات النقدية لإيرادات المقاصة قد توقفت منذ حزيران 2025، الأمر الذي يعكس أزمة مالية حادة تواجهها الحكومة الفلسطينية نتيجة فقدان أكبر مصادر الإيرادات العامة. ويزيد من المخاطر التي تهدد من استدامة المالية العامة، وقدرتها على الاستمرار في تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية إذا استمر الوضع الراهن.

وفي المقابل، ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 36.6% مقارنةً بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل (انظر الجدول 1). وقد يعزى ذلك إلى تشديد إجراءات التحصيل الضريبي، أو تسوية متأخرات سابقة، أو تحسن نسبي في الامتثال الضريبي، بالإضافة على التزايد الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية.

كما بلغ حجم المنح والمساعدات الخارجية حوالي 146.7 مليون شيكل، مقارنةً بحوالي 136.9 مليون شيكل بما يعكس تحسناً بنسبة 7.2% مقارنةً بالربع المناظر (انظر الشكل 1). وفي المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال

جدول 1: الإيرادات والنفقات العامة وفق الأساس النقدي خلال الربع الأول من عامي 2025 و2026 (مليون شيكل)

البند	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
مجموع الإيرادات العامة	4,556.0	2,229.0
• إيرادات المقاصة	3521.7	798.9
• إيرادات ضريبية	710	790.8
• إيرادات غير ضريبية	244	534.4
• متحصلات مخصصة	93.3	105.6
• الارجاعات الضريبية (-)	13	0.7
مجموع النفقات العامة	**3,466.2**	**2,213.7**
• الأجور والرواتب	1,755.2	1,225.2
• غير الأجور	1090.5	964.9
• صافي الإقراض	488.4	(92.1)
• مدفوعات مخصصة	44.8	40.2
• إنفاق تطويري	87.3	75.5
الرصيد قبل المنح والمساعدات	**1089.8**	**15.3**

*الأرقام بين الأقواس سالبة.

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربع الأول من عامي 2025 و2026

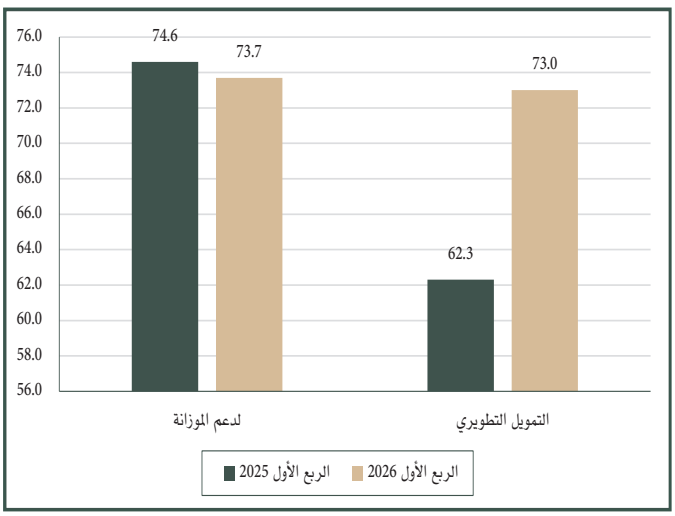

1 مصدر البيانات: وزارة المالية الفلسطينية، التقارير المالية الشهرية للعام 2026: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2026). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

2 المصدر السابق.

الربع الأول 2026 حوالي 2.4 مليار شيكل، مقارنةً بحوالي 4.7 مليار شيكل خلال الربع المناظر.

- **النفقات العامة:** انخفض حجم الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول 2026 بنسبة 36.1% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.2 مليار شيكل (انظر الجدول 1). وفي المقابل، بلغ حجم الإنفاق المستحق (وفقاً لأساس الالتزام) خلال نفس الفترة حوالي 3.2 مليار شيكل، منخفضاً بنسبة 26.6% مقارنةً بالربع المناظر، وبذلك شكل الإنفاق العام الفعلي ما نسبته 69.9% من إجمالي الإنفاق المستحق خلال هذا الربع، بما يعكس فجوة تمويلية كبيرة، وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بكامل التزاماتها المالية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الضغوط على المالية العامة وتراكم متأخرات جديدة، إذ بلغ إجمالي المتأخرات للربع الأول 2026 بمفرده حوالي مليار شيكل. في حين تمكنت الحكومة من سداد حوالي 0.4 مليار شيكل من متأخرات السنوات السابقة.

وفي ذات السياق انخفضت فاتورة الأجور والرواتب الفعلية وفقاً للأساس النقدي بنسبة 30.2% مقارنةً بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل، بما يمثل حوالي 61.5% من إجمالي الأجور والرواتب المستحقة خلال الربع نفسه. كما انخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 11.5% مقارنةً بالربع المناظر، لتبلغ حوالي مليار شيكل وبما يعادل 96.4% من نفقات غير الأجور المستحقة. وفي المقابل سجل بند صافي الإقراض قيمة سالبة بلغت نحو 92 مليون شيكل، أي أن التحصيلات المرتبطة بهذا البند تجاوزت المدفوعات خلال الفترة. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى قيام الشركة الوطنية لنقل الكهرباء بسداد نحو 461 مليون شيكل كدفعات مقدمة عن استهلاك الكهرباء لشهر آذار 2026. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 75.5 مليون شيكل، مقارنةً بنحو 87.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر، مشكلاً نحو 47.8% من إجمالي النفقات التطويرية المستحقة خلال الربع نفسه.

- **الفائض/العجز المالي والفجوة التمويلية:** في ضوء التطورات التي شهدها جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الأول 2026، واستمرار الاقتطاعات والاحتجازات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إلى جانب توقف التحويلات النقدية المرتبطة بها، تراجعت التدفقات النقدية المتاحة للخزينة العامة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الضغوط على المالية العامة، وظهور أزمة سيولة حادة. وتشير بيانات وزارة المالية الشهرية إلى أن صافي الإيرادات المتحصلة فعلياً خلال هذا الربع بلغ نحو 2,229 مليون شيكل، مقابل التزامات مالية مستحقة بلغت حوالي 3,164.7 مليون شيكل، بما يعكس فجوة تمويلية تقارب 935.7 مليون شيكل بين الموارد المتاحة والالتزامات الحكومية

شكل 2: رصيد الدين العام الحكومي المباشر حسب المصدر (محلي وخارجي) في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع السابق والربع المناظر من عام 2025

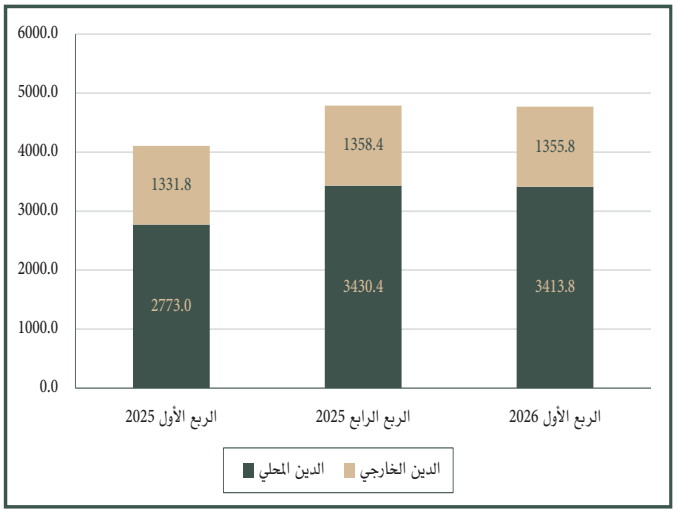

خلال الفترة نفسها. وبعد احتساب المنح والمساعدات الخارجية تراجعت هذه الفجوة إلى حوالي 789 مليون شيكل. وتعكس هذه الفجوة استمرار تأثير أزمة المقاصة على قدرة الحكومة على تعبئة الموارد اللازمة لتغطية التزاماتها، رغم التحسن النسبي في الإيرادات المحلية واستمرار تدفق بعض المنح الخارجية. وقد أدى عدم كفاية الموارد المتاحة مقارنةً بحجم الالتزامات المستحقة إلى تراكم متأخرات جديدة واستمرار الضغوط على السيولة المالية الحكومية.

- **الدين العام الحكومي:** استقر رصيد الدين العام الحكومي المباشر (المحلي والخارجي) في نهاية الربع الأول 2026 عند مستوى قريب من الربع السابق، إلا أنه سجل ارتفاعًا بنحو 16.2% مقارنةً بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 4.8 مليار دولار (ما يعادل 15.1 مليار شيكل). ويعكس هذا الارتفاع السنوي استمرار اعتماد الحكومة على مصادر التمويل المحلية والخارجية لسد فجوة التمويل الناتجة عن النقص الحاد في الإيرادات العامة، ولا سيما إيرادات المقاصة. وقد شكل الدين المحلي حوالي 71.6% من إجمالي الدين العام الحكومي المباشر، مقابل 28.4% للدين الحكومي الخارجي (انظر الشكل 2). وهو ما يعكس تزايد اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي، وبخاصةً من القطاع المصرفي، لتلبية احتياجاتها التمويلية، في ظل استمرار الضغوط المالية وشُحّ مصادر التمويل المتاحة.

4- القطاع المصرفي[1]

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين نحو 28.5 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2026، مرتفعاً بنسبة 14.5% مقارنةً بالفترة المناظرة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة في مختلف بنود موجودات المصارف بنسب متفاوتة، باستثناء تراجع طفيف في محفظة الأوراق المالية والاستثمارات. فقد ارتفعت قيمة النقد (الكاش) في خزائن المصارف بنسبة 56%، متأثرة بأزمة فائض الشيكل وعدم القدرة على ترحيله إلى إسرائيل. كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام خلال ذات الفترة، إضافة إلى نمو بنود الموجودات الأخرى بما في ذلك أرصدة لدى سلطة النقد أو لدى المصارف الأخرى في فلسطين وخارجها.

كما تجدر الإشارة إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع المناظر بحوالي 14.3%، الأمر الذي أدى إلى زيادة القيمة الدولارية للموجودات بعملة الشيكل عند إعادة تقييمها بالدولار، وبناءً على ذلك، فقد بلغ معدل نمو إجمالي الموجودات/ المطلوبات نحو 7.2% بعد تحييد أثر تغيرات سعر الصرف.

- **ودائع العملاء:** شهدت ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنةً بالربع المناظر، إذ ارتفعت بنسبة 15.0%، لتصل إلى نحو 22.1 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو الودائع في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان بوتيرتين مختلفتين. ففي الضفة الغربية ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.3% (ما يعادل نحو 1.3 مليار دولار)، مقارنةً بالربع المناظر، لتصل إلى 16.8 مليار دولار، مشكلةً نحو 76% من إجمالي ودائع العملاء. ويعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى نمو الودائع بالدولار والدينار الأردني، مقابل تراجع في ودائع العملاء بالشيكل. فقد ارتفعت الودائع بالدولار بنسبة 17.3%، لتبلغ 6.4 مليار دولار، بما يعادل 38% من ودائع العملاء في الضفة الغربية، كما ارتفعت الودائع بالدينار الأردني بنسبة 15.5% لتصل إلى 3.3 مليار دولار، مشكلةً حوالي 19.8% من الودائع في الضفة الغربية، في حين تراجعت الودائع بالشيكل بنسبة 4.2%، لتبلغ 6.5 مليار دولار، مشكلة 39% من إجمالي ودائع العملاء في الضفة الغربية.

وفي المقابل، استمرت ودائع العملاء في قطاع غزة بالارتفاع، ولكن بوتيرة أقل مقارنةً بالفترات السابقة، إذ ارتفعت بنسبة 43% (ما يعادل نحو 1.6 مليار دولار)، لتصل إلى 5.3 مليار دولار، لتشكل نحو 24% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنةً بحوالي 10% فقط قبل الحرب. ويُعزى هذا التطور في ودائع قطاع غزة (بالرغم من التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي ومستويات التشغيل والدخل) إلى عدة عوامل متداخلة، أولها تركّز جزء مهم من التدفقات المالية الواردة إلى القطاع في شكل مساعدات إنسانية وتحويلات نقدية من مؤسسات دولية وجهات مانحة والأفراد من الخارج، كما ساهم تراجع فرص الاستثمار والاستهلاك نتيجة تداعيات الحرب وتعطل الأسواق في زيادة الميل للاحتفاظ بالأموال في الحسابات المصرفية متى توفرت إمكانية الوصول إليها. كما أن استمرار ارتفاع الودائع بالتزامن مع الانكماش الاقتصادي يؤكد أن نمو الودائع خلال فترة الحرب لا يعكس توسعاً في النشاط الاقتصادي، وإنما تغيراً في أنماط الاحتفاظ بالسيولة ومصادر التدفقات المالية.

- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بنسبة 6.3% في الربع الأول 2026، مقارنةً بالربع المناظر لتصل نحو 12.7 مليار دولار، (انظر الجدول 1). ويعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى زيادة التمويلات الممنوحة للقطاع العام، ولاسيما التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة. إذ ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية القائمة الممنوحة للقطاع العام بحوالي 27% مقارنةً بالربع المناظر، ليشكل نحو 27.1% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف. ورغم أن هذا التوسع في تمويل القطاع العام يعكس قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومية، فانه قد يؤدي في المقابل إلى زيادة تركز المخاطر الائتمانية، والحد من قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى التمويل إذا استمر هذا الاتجاه لفترة طويلة.

وفي المقابل، استقرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص عند نحو 9.25 مليار دولار، إلا أن حصتها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية تراجعت لتشكل 72.9%. وتشير البيانات بعد تحييد أثر التغيرات في سعر الصرف إلى تراجع الطلب الحقيقي على الائتمان من جانب القطاع الخاص. كما تباينت التطورات بين القطاعات الاقتصادية المستفيدة، إذ سجلت قطاعات تمويل السلع الاستهلاكية، والزراعة والثروة الحيوانية، والسياحة والفنادق، والتجارة زيادات في أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة في الربع الأول 2026، في حين شهدت القطاع الأخرى تراجعات متفاوتة، تركزت بصورة رئيسية في قطاعات الخدمات، والعقارات والإنشاءات، وتطوير الأراضي.

- **القروض المتعثرة:** ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين في نهاية الربع الأول 2026 بنسبة 23.1% مقارنةً بالربع المناظر، لتصل قيمتها إلى 777.7 مليون دولار، مشكلةً حوالي 6.13% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، مقارنةً بحوالي 5.29% في الربع المناظر، كما بلغت نحو 8.4%

1 ملاحظة: تستند جميع البيانات الواردة في هذا القسم الخاص بالتحليل المصرفي إلى قاعدة بيانات إحصاءات القطاع النقدي والمالي التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، والتي تشمل البيانات الشهرية والفصلية المتعلقة بالمؤشرات المصرفية المختلفة، بما في ذلك الودائع والتسهيلات الائتمانية والموجودات والمطلوبات، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وهي بيانات أولية قابلة للتعديل.
سلطة النقد الفلسطينية، قاعدة بيانات إحصاءات القطاع النقدي والمالي، رام الله، فلسطين، متاحة على https://www.pma.ps/statistics/banking-sector-stats، تاريخ الاطلاع: 5 آب 2026

جدول 1: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2025-2026حسب الربع (مليون دولار)

البند	2025				2026
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
القطاع العام	2,711.3	3,132.4	3,345.4	3,352.7	3,442.6
العقارات والإنشاءات	2,341.8	2,315.5	2,342.3	2,427.9	2,302.9
التعدين والصناعة	658.1	677.8	651.6	647.8	656.4
التجارة	1,946.3	1,998.1	1,997.8	2,041.2	1,995.8
الخدمات	1,223.8	1,258.1	1,244.9	1,134.0	1,139.8
تمويل شراء السيارات	415.2	423.7	414.0	416.2	397.6
تمويل السلع الاستهلاكية	1,326.3	1,342.1	1,390.3	1,327.9	1,450.0
أخرى في القطاع الخاص*	1,320.8	1,537.0	1,425.6	1,239.9	1,310.3
المجموع	**11,943.6**	**12,684.8**	**12,811.9**	**12,587.6**	**12,695.4**

* يشمل بند أخرى في القطاع الخاص التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي، والزراعة والثروة الحيوانية، والسياحة والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، وتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة، والمنطقة الجغرافية، ونوع الوديعة، والعملة خلال الفترة 2025-2026 حسب الربع (مليون دولار)

	البند	2025				2026
		ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
الجهة المودعة	قطاع عام	661.0	857.2	748.2	851.4	767.4
	قطاع خاص	18,595.5	20,090.4	20,538.9	21,010.9	21,370.5
المنطقة	الضفة الغربية	15,531.8	16,438.4	16,376.4	16,804.7	16,817.0
	قطاع غزة	3,724.6	4,509.2	4,910.7	5,057.6	5,320.9
نوع الوديعة	ودائع جارية	8,055.6	8,786.5	9,045.7	9,419.6	**9,675.5**
	ودائع توفير	6,440.4	7125.6	7,303.9	7,391.4	7428.6
	ودائع لأجل	4,760.5	5035.5	4,937.5	5,051.3	**5033.80**
العملة	دولار	7,241.7	8,656.3	8,985.7	9,235.7	**9,288.9**
	شيكل	8,486.4	8,392.8	8,372.9	8,450.7	**8,642.4**
	دينار أردني	3,103.5	3,287.34	3,395.5	3,508.3	**3,581.1**
	عملات أخرى	424.8	611.2	533.0	667.6	**625.5**
إجمالي ودائع العملاء		**19,256.4**	**20,947.6**	**21,287.1**	**21,862.3**	**22,137.9**

من إجمالي حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وقد تركز هذا الارتفاع بصورة رئيسية في قطاع العقارات والإنشاءات، حيث ارتفعت قيمة القروض المتعثرة فيه بنسبة 37% مقارنةً بالربع المناظر، لتصل نسبة التعثر إلى 5.7%. كما ارتفعت نسبة التعثر في قطاع التجارة العامة إلى 10.4%. وشهد قطاع الصناعة والتعدين ارتفاعًا ملحوظًا، إذ ارتفعت نسبة التعثر فيه من 5.6% في الربع الأول 2025 إلى 9.6% في نهاية الربع الأول 2026. كما سجلت بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى زيادات متفاوتة في نسبة التعثر، باستثناء قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، والأراضي، وتمويل الاستثمار بالأسهم التي شهدت تراجعاً طفيفاً في قيمة القروض المتعثرة خلال ذات الفترة.

ويُعزى ارتفاع معدلات التعثر خلال الفترة محل التحليل إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية المرتبطة بالحرب، وفي مقدمتها الانكماش الاقتصادي وتراجع النشاط الإنتاجي والتجاري. فقد أدى تعطل الأعمال وإغلاق عدد كبير من المنشآت إلى انخفاض دخول الأسر وإيرادات الشركات، الأمر الذي انعكس سلبًا على التدفقات النقدية للمقترضين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية تجاه المصارف. كما أسهم تراجع الطلب المحلي

وارتفاع مستويات عدم اليقين في إضعاف النشاط الاقتصادي وزيادة الضغوط المالية على الأفراد والمنشآت. ونتيجة لذلك، ارتفعت صعوبات السداد لدى شريحة واسعة من المقترضين، مما أدى إلى زيادة معدلات التعثر في الجهاز المصرفي.

- **أرباح المصارف:** تراجع صافي أرباح المصارف بعد الضرائب بنسبة 25.2% في الربع الأول 2026، ليصل إلى نحو 41.5 مليون دولار مقارنةً بنحو 55.5 مليون دولار في الربع المناظر من العام 2025. ويعزى هذا التراجع إلى زيادة نفقات المصارف بوتيرة أسرع من الزيادة في إيراداتها. ففي جانب النفقات، ارتفع إجمالي نفقات المصارف بنسبة 11.3% خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بارتفاع نفقات غير الفوائد بما تشمله من نفقات ومصاريف تشغيلية بحوالي 11.6% لتبلغ 146.0 مليون دولار. كما استمرت المخصصات في الارتفاع لتصل إلى 46.3 مليون دولار خلال الربع الأول 2026، بالمقارنةً بحوالي 33.9 مليون دولار في الربع المناظر.

أما في جانب الإيرادات، فبالرغم من تراجع صافي دخل المصارف من الفوائد إلى نحو 195.5 مليون دولار خلال الربع الأول 2026، فإن ارتفاع الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بنسبة 36.2%، لتبلغ نحو 52.2 مليون دولار، أسهم في ارتفاع إجمالي الدخل بنسبة 2.9% ليصل إلى 247.9 مليون دولار. ومما تجد الإشارة إليه أن ارتفاع معدلات التعثر أدى إلى زيادة المخصصات التي اقتطعتها المصارف لمواجهة مخاطر عدم السداد، الأمر الذي انعكس سلبًا على ربحيتها من خلال زيادة النفقات وخفض صافي الأرباح. وبالتالي، شكل تزايد التعثر أحد أبرز العوامل الضاغطة على الأداء المالي للقطاع المصرفي خلال الفترة محل التحليل.

- **أسعار الفائدة:** ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار والودائع بالشيكل خلال الربع الأول 2026 مقارنةً بالربع المناظر، ليبلغ 2.75% على الودائع بالدينار، و3.09% على الودائع بالشيكل. وفي المقابل انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار إلى 2.74% مقارنةً بـ 2.94% في الربع المناظر.

أما على صعيد أسعار الفائدة على القروض، فقد انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعملة الشيكل بمقدار 17 نقطة أساس ليصل إلى 6.24%. كما تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالدولار بمقدار 5 نقاط أساس ليصل إلى نحو 5.93%، وفي المقابل ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالدينار بمقدار 49 نقطة أساس ليصل إلى 6.46% خلال الفترة نفسها.

شكل 1: تطور نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي خلال الفترة 2020-2026 حسب الربع

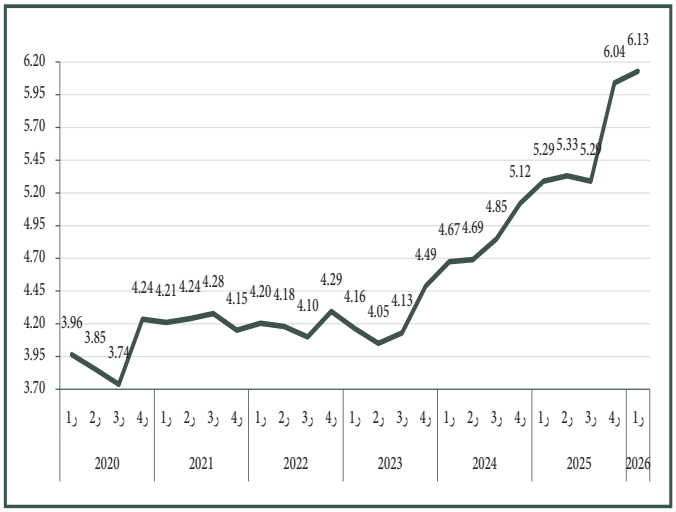

جدول 3: تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض حسب العملات المختلفة خلال الفترة 2024-2026 حسب الربع (%)

	البند	الشيكل		الدولار		الدينار	
		الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض
2024	الربع الأول	2.78	6.81	2.93	6.14	2.57	5.92
	الربع الثاني	2.77	6.64	2.90	6.27	2.75	5.98
	الربع الثالث	2.75	6.65	2.86	5.97	2.67	5.99
	الربع الرابع	2.86	6.62	2.89	6.01	2.69	6.37
2025	الربع الأول	2.94	6.41	2.94	5.98	**2.65**	**5.97**
	الربع الثاني	2.95	6.36	2.89	5.96	2.72	6.52
	الربع الثالث	2.91	6.26	2.81	6.23	2.59	6.48
	الربع الرابع	3.12	6.23	2.85	6.15	**2.94**	**6.76**
2026	الربع الأول	3.09	6.24	2.74	5.93	**2.75**	**6.46**

5. القطاع المالي غير المصرفي[1]

قطاع الأوراق المالية

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 606.63 نقطة مع نهاية الربع الأول من عام 2026، مسجلاً تراجعًا طفيفًا بنسبة 2% مقارنةً بإغلاقه في الربع السابق، في حين ارتفع بنسبة 22.3% مقارنةً بالربع المناظر من عام 2025. ورغم هذا التحسن على أساس سنوي فقد شهدت أنشطة التداول في بورصة فلسطين تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنةً مع الربع السابق والربع المناظر. إذ انخفض حجم التداول بنسبة 47.8% مقارنةً بالربع السابق، وبنسبة 77.4% مقارنةً بالربع المناظر. كما تراجعت قيمة التداول بنسبة 70.9% مقارنةً بالربع السابق، وبنسبة 67.5% مقارنة بالربع المناظر. وشهدت القيمة السوقية للشركات المدرجة تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، مقابل ارتفاع بنسبة 20.3% مقارنة بالربع المناظر. ولا يشكل ارتفاع المؤشر السنوي وتراجع نشاط التداول تناقضاً بالضرورة، إذ يقيس مؤشر القدس تطور أسعار الأسهم المدرجة ومستوياتها السوقية، في حين يعكس حجم وقيمة التداول درجة النشاط والسيولة في السوق. وعليه، قد ترتفع أسعار بعض الأسهم أو تحافظ على مستويات أعلى من الفترة المناظرة، حتى في ظل انخفاض أحجام التداول وعدد الصفقات المنفذة. وهو ما قد يعكس تحسن أسعار عدد من الأسهم القيادية وارتفاع تقييمات بعض الشركات المدرجة.

ويمكن تفسير التراجع الملحوظ في نشاط التداول خلال الربع الأول من عام 2026 بمجموعة من العوامل، من أبرزها توجه جزء من المستثمرين نحو أسواق مالية إقليمية شهدت نشاطاً أكبر خلال الفترة، ولا سيما بورصة عمّان، التي شهدت نشاطاً استثنائياً في هذا الربع، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي وانعكاساتها على قرارات الاستثمار ومستويات السيولة في السوق الفلسطينية.

ويظهر الشكل (1) أن الشركات استحوذت على نحو 50.3% من إجمالي قيمة التداول، مقابل 29.1% للأفراد.

نشاط قطاع الأوراق المالية حسب التوزيع الجغرافي والنوع الاجتماعي

يوضح الشكل (2) التوزيع الجغرافي لإجمالي عدد المساهمين المقيمين في فلسطين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. والذي بلغ 61,140 مساهم في نهاية الربع الأول من عام 2026، ويتوزع هؤلاء بواقع 84.1% في الضفة الغربية، وبنحو 15.9% في قطاع غزة. وعلى مستوى المحافظات، فقد تركز 50% من المساهمين في محافظتي نابلس ورام الله، بواقع 26% و24% على التوالي.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بلغت نسبة الإناث من إجمالي عدد المساهمين 44.2% في الضفة الغربية و38.1% في قطاع غزة، مقابل 54.9% و61.5% للذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي

شكل 1: التوزيع النسبي للقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب صفة المساهم نهاية الربع الأول 2026

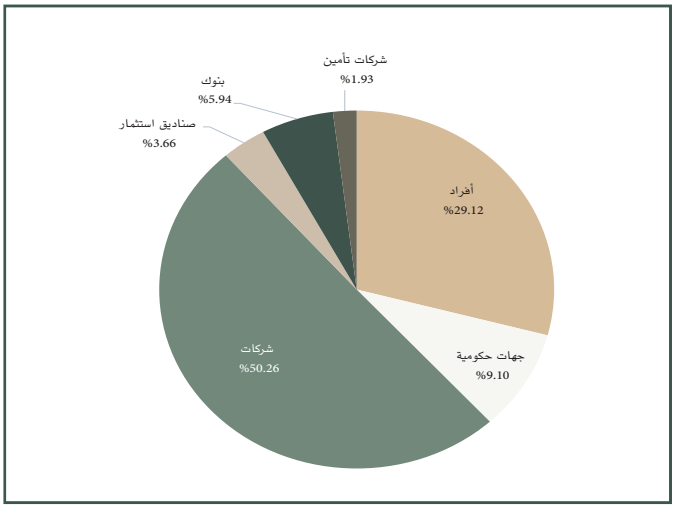

شكل 2: التوزيع الجغرافي لعدد المساهمين المقيمين في فلسطين في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من عام 2026

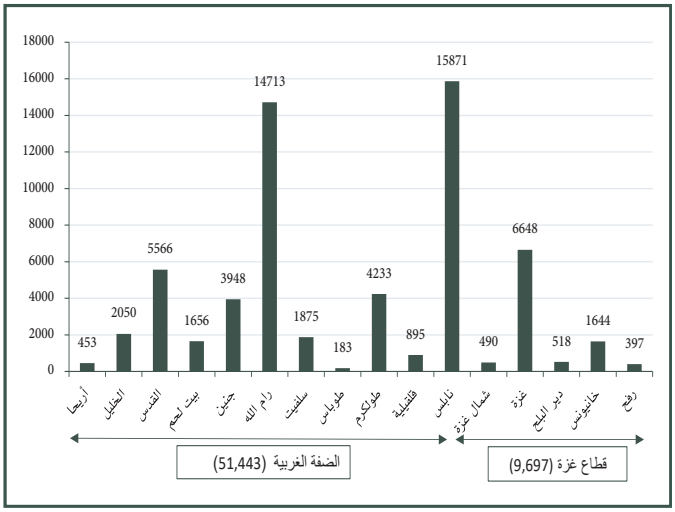

جدول 1: أبرز مؤشرات نشاط التداول في بورصة فلسطين في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025

البيان	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	101.0	43.8	22.8
• قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	129.8	144.9	42.2
• القيمة السوقية (مليون دولار)	4,046.1	4,942.8	4,868.3
• عدد الصفقات	4,890	5,739	4,484
• عدد جلسات التداول	58	65	59
• القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	%23.6	%28.8	%28.4

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، sp.amcp.www//:sptth

جدول 2: نسبة الإناث من إجمالي حجم وقيمة التداول في بورصة فلسطين في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025

البيان	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
نسبة الإناث من إجمالي حجم التداول	%1.6	%4.2	%16.9
• نسبة الإناث من إجمالي قيمة التداول	%3.3	%3.2	%17.4

(انظر شكل 3). أما على مستوى الحسابات النشطة، فقد بلغت نسبة الحسابات المملوكة للإناث 37.7%، مقابل 60.7% للذكور، و1.6% للمؤسسات خلال الربع الأول من عام 2026 (انظر الشكل 4).

ومن حيث نشاط التداول، ارتفعت حصة الإناث من إجمالي حجم وقيمة التداول خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بالربع السابق والربع المناظر، لتبلغ 16.9% من حجم التداول، و17.4% من قيمة التداول. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتنفيذ عدد محدود من الصفقات ذات الأحجام والقيم المرتفعة من قبل مستثمرات خلال الربع، في وقت انخفضت فيه القيمة الإجمالية للتداول في السوق إلى 42.2 مليون دولار مقارنةً بنحو 144.9 مليون دولار في الربع السابق. وعليه، فإن تنفيذ عدد محدود من الصفقات الكبيرة كان له أثر نسبي واضح في رفع الوزن النسبي لتعاملات الإناث خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما قد يعكس نشاطاً مؤقتاً لبعض المحافظ الاستثمارية المملوكة لإناث أكثر من كونه تحولاً هيكلياً مستداماً في مستوى مشاركة المرأة في السوق المالية.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال تسع شركات في نهاية الربع الأول من عام 2026. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 31.8 مليون دولار، بواقع 408 عقد، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 16.9% في قيمة العقود و26.5% في عددها مقارنةً بالربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر، فقد سجلت قيمة عقود التأجير التمويلي ارتفاعاً نسبته 37.5% وانخفاضا في عدد العقود بلغت نسبته 11.3%.

واستمرت المركبات سواء للاستخدام الشخصي أو التجاري، في الاستحواذ على الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين، بنسبة بلغت نحو 92% في نهاية الربع الأول من عام 2026. كما اتسم نشاط التأجير التمويلي بتركز جغرافي واضح، حيث استحوذت محافظة رام الله والبيرة على نحو 36.5% من إجمالي العقود، تليها محافظتا نابلس والخليل بنحو 19.4% و9% على التوالي. ويلاحظ استمرار هذا النمط من التوزيع خلال السنوات الأخيرة وهو ما قد يعكس تركز الأنشطة الاقتصادية ومقار الشركات والمؤسسات والأعمال في عدد محدود من المحافظات، ولا سيما محافظة رام الله والبيرة (انظر الأشكال 5 و6).

قطاع التأمين

بلغ إجمالي قيمة محفظة قطاع التأمين الفلسطيني 128 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2026، موزعة على 12 شركة تأمين مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، كما بلغت إيرادات عقود

شكل 3: توزيع المساهمين المقيمين في فلسطين حسب النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية في نهاية الربع الأول 2026

شكل 4: تصنيف الحسابات المفتوحة للمقيمين في فلسطين في بورصة فلسطين حسب النوع الاجتماعي في نهاية الربع الأول 2026

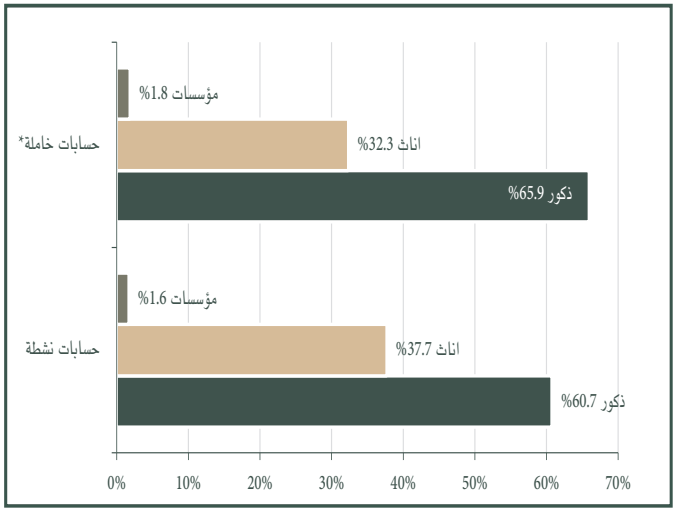

*الحسابات الخاملة: الحسابات التي رصيدها صفر ومضى عليها عام أو أكثر دون إجراء أي حركة عليها.

شكل 5: التوزيع الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة نهاية الربع الأول 2026

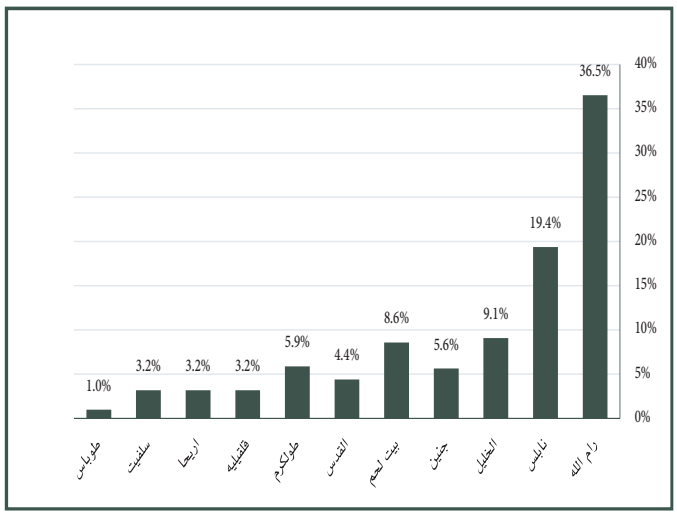

التأمين نحو 106.3 مليون دولار مرتفعة بنسبة 13.8% مقارنةً بالربع المناظر من العام السابق. في حين ارتفعت مصاريف عقود التأمين بنسبة 16.5% لتبلغ حوالي 90 مليون دولار. أما إجمالي استثمارات عقود التأمين فقد بلغ حوالي 320.3 مليون دولار في نهاية الربع الأول من عام 2026، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنةً بالربع المناظر من عام 2025 (انظر الجدول 3).

وتشير هذه النتائج إلى أن مصاريف شركات التأمين نمت بوتيرة تفوق نمو الإيرادات، وهو ما قد يعكس ارتفاع قيمة التعويضات أو زيادة المصاريف التشغيلية المرتبطة بإدارة النشاط التأميني، الأمر الذي يستوجب المتابعة والتحليل. وفي المقابل، فإن استمرار نمو استثمارات شركات التأمين يعزز مراكزها المالية، ويدعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، بما يسهم في تعزيز مؤشرات الملاءة المالية والاستقرار المالي للقطاع بشكلٍ عام.

ويظهر الشكل (7) استمرار هيمنة تأمين المركبات على محفظة التأمين بواقع 61% من إجمالي المحفظة في نهاية الربع الأول من عام 2026، يليه التأمين الصحي وتأمين العمال بنحو 14% و10% على التوالي. كما يوضح الشكل (8) الحصة السوقية لشركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني والمرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

أما من حيث توزيع بوالص التأمين، فتشير بيانات الشكل (9) إلى أن 85.2% من بوالص التأمين الصادرة خلال الربع الأول من عام 2026 تعود إلى تأمين المركبات، في حين توزعت النسبة الباقية على مختلف منتجات التأمين الأخرى. كما يوضح الشكل (10) التوزيع الجغرافي لبوالص التأمين الصادرة، حيث تصدرت محافظة رام الله بنسبة 31.5%، تلتها محافظتا الخليل ونابلس بنسبة 15.9% و14.1% على التوالي.

أما فيما يتعلق بعدد الحوادث المبلغ عنها خلال الربع الأول من عام 2026، فقد استحوذت مطالبات التأمين الصحي على النسبة الأكبر بواقع 92.7% من إجمالي الحوادث المبلغ عنها، تلتها مطالبات تأمين المركبات بنسبة 6.4%. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي استحوذت محافظة رام الله والبيرة على النسبة الأكبر من الحوادث المبلغ عنها بواقع 71.8%، تلتها محافظتا نابلس وبيت لحم بنسبة 8.3% و6.4% على التوالي (انظر الشكلين 11 و12).

جدول 3: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين الفلسطيني في الربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025

(مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	112.4	424.7	128.0
• إجمالي إيرادات عقود التأمين*	93.4	386.0	106.3
• إجمالي مصاريف عقود التأمين*	77.1	332.3	89.8
• إجمالي استثمارات شركات التأمين*	291.4	319.4	320.3

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو وتشمل البيانات الأولية غير المدققة لشركة البركة للتأمين الإسلامي.

شكل 6: التوزيع النسبي للأصول المؤجرة حسب نوع الأصل نهاية الربع الأول 2026

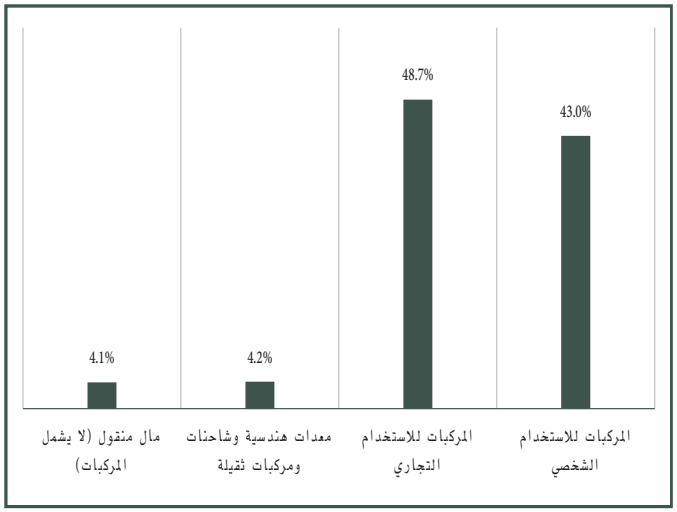

شكل 7: توزيع محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين نهاية الربع الأول 2026

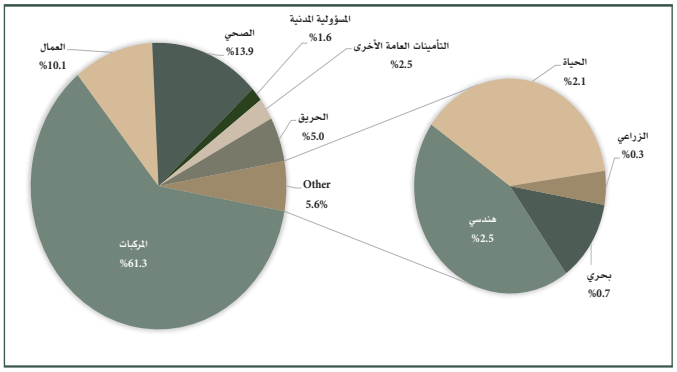

شكل 8: توزيع محفظة التأمين حسب شركات التأمين العاملة في فلسطين نهاية الربع الأول 2026

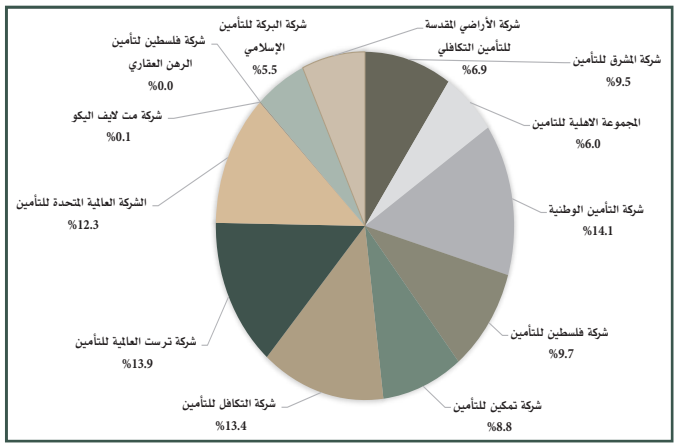

شكل 9: توزيع عدد بوالص التأمين حسب المنتجات التأمينية في نهاية الربع الأول 2026

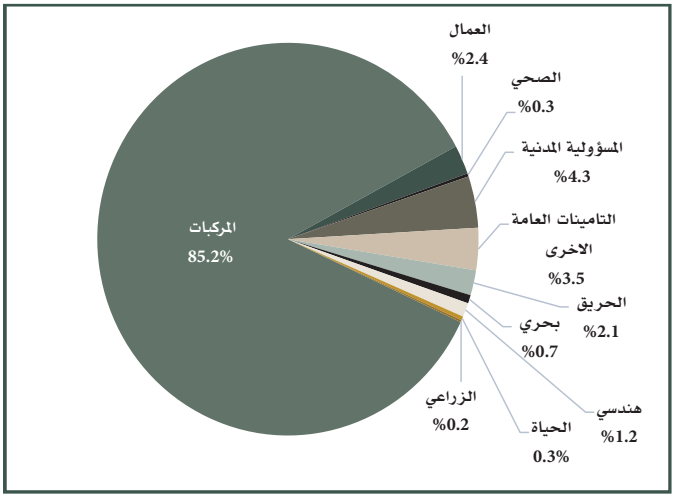

شكل 10: التوزيع الجغرافي لعدد بوالص التأمين في نهاية الربع الأول 2026

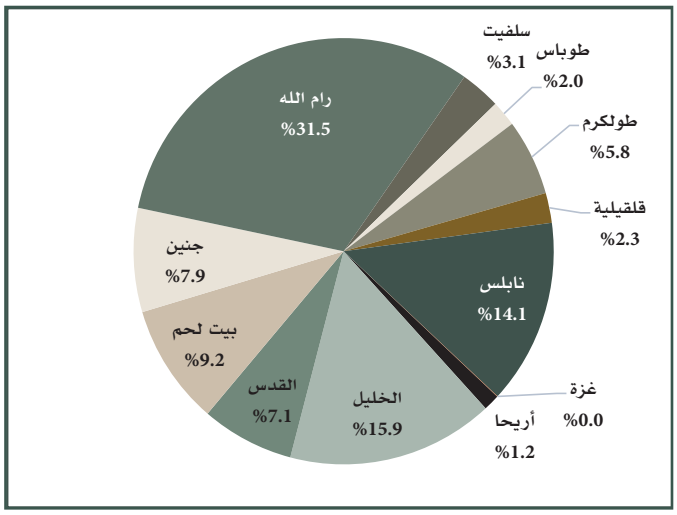

شكل 11: توزيع عدد الحوادث المبلغ عنها حسب المنتجات التأمينية في نهاية الربع الأول 2026

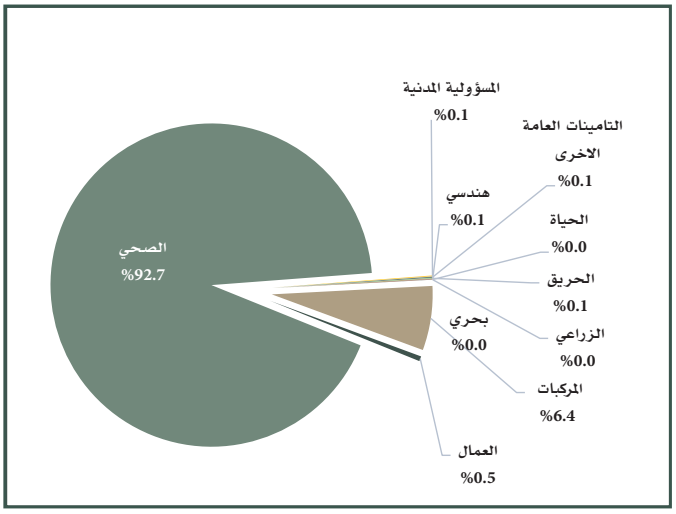

شكل 12: التوزيع الجغرافي لعدد الحوادث المبلغ عنها في نهاية الربع الأول 2026

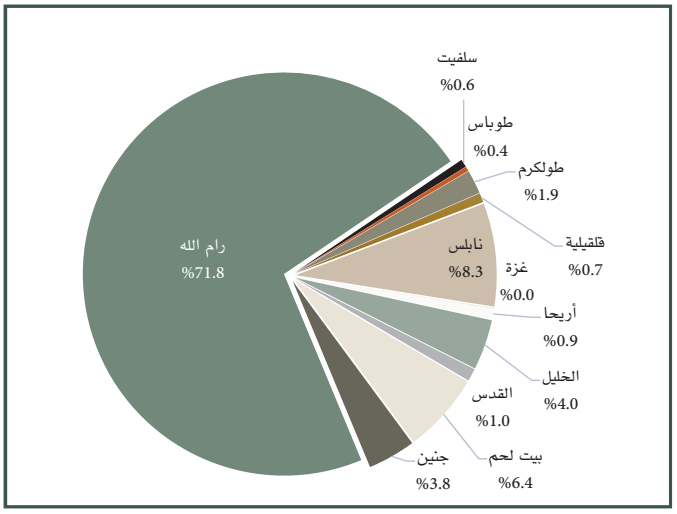

6. الأسعار والتضخم[1]

يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة محددات رئيسية تتمثل في: تغير أسعار الواردات، لا سيما الواردات من إسرائيل، وتطورات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتغيرات سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

- **معدل التضخم:** واصل مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مساره التنازلي، مسجّلًا انخفاضًا في معدل التضخم للمرة الثانية منذ بداية الحرب، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنةً بالربع السابق (انظر الشكل 1). فقد بلغ معدل التضخم بين الربع الأول 2026 والربع المناظر 2025 نحو (-0.5%)، مقارنةً بنحو (-33.8%) في الربع السابق على أساس سنوي.

- يعزى التراجع في مستوى الأسعار خلال هذا الربع بصورة رئيسية إلى دخول اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ، وما رافقه من تخفيف للقيود المفروضة على حركة الشاحنات، والوقود، والمساعدات الإنسانية، إلى القطاع، مما سمح بدخول كميات محددة من السلع الأساسية إلى أسواق قطاع غزة، وعلى الرغم من أن هذا التحسن الجزئي في جانب العرض، بعد شح حاد ساد منذ بدء الحرب، غير كافٍ لإشباع كامل احتياجات سكان القطاع، إلا أنه ساهم في تراجع مستويات الأسعار بشكل ملحوظ وتخفيف الضغوط التضخمية، حيث تراجع مستوى الأسعار في القطاع بنسبة 4.2% على أساس سنوي. في حين شهدت الضفة الغربية ارتفاعًا في الأسعار بنسبة 1.6 خلال الفترة نفسها.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. منصة إحصاءات مؤشر أسعار المستهلك https://www.pcbs.gov.ps/ar/reference/cpi-dashboard /

- يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن الارتفاع الحاد في الأسعار خلال الحرب لم يكن ناجماً عن العوامل التقليدية المفسرة للتضخم، مثل تضخم دفع التكاليف، أو تضخم جذب الطلب، بل جاء نتيجة صدمة حادة في جانب العرض، تمثلت في نفاد السلع من الأسواق وإغلاق المعابر أمام السلع الأساسية. وتصنف الصدمات الاقتصادية عادةً إما كصدمات عابرة (مؤقتة) أو دائمة، حيث تنتج الأولى عن أحداث طارئة تميل معها الأسعار إلى العودة لمسارها الطبيعي كلما تراجع أثر الصدمة وتلاشى تدريجياً. وتشير المعطيات الحالية إلى احتمال استمرار الضغوط الانكماشية على الأسعار إذا استمر وقف إطلاق النار، واستمر تدفق السلع والمساعدات إلى قطاع غزة. إلا أن هذا السيناريو يبقى مشروطاً بعدة عوامل، منها استقرار الأوضاع الميدانية والإقليمية واستدامة قنوات الإمداد، وبالتالي لا يمكن اعتباره مساراً مؤكداً للأسعار خلال الفترات المقبلة.

- **أسعار الواردات:** تعتبر قيمة الدولار مقابل الشيكل، وأسعار السلع الأساسية العالمية (خصوصاً الغذاء والطاقة)، إضافة إلى مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين، ولا سيما إسرائيل، من أبرز محددات أسعار الواردات في فلسطين. ويشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 13.5%، كان العامل الأبرز وراء تراجع أسعار الواردات المقومة بالدولار، والتي انخفضت في الربع الأول 2026 بنسبة 0.6% مقارنةً بالربع المناظر. وجاء هذا الانخفاض، على الرغم من التضخم المسجل بنسبة 1.9% في إسرائيل خلال نفس فترة المقارنة، باعتبارها الشريك التجاري (القسري) الأكبر وصاحبة الحصة الأكبر من الواردات. وكذلك رغم ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، حيث ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 6.2%، وأسعار الغذاء بنسبة 0.6%.

- يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أيضاً إلى استمرار ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني وهي ارتفاع السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بأسعارها العالمية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، يأتي في مقدمتها التزام فلسطين بتطبيق الدفتر الجمركي الإسرائيلي على معظم الواردات الفلسطينية. وقد فاقمت حرب الإبادة على القطاع، من توسع هذه الفجوة السعرية نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والمخاطر المرتبطة بالتوريد. ويمكن ملاحظة هذا الفجوة من خلال مقارنة أسعار بعض السلع الأساسية مثل الطحين والسكر، حيث بلغ متوسط سعر الطحين ضعفي سعره عالميًا، والسكر ثلاثة أضعاف، في حين بلغ متوسط سعر الأرز في السوق المحلي نحو 3.6 ضعف سعره عالميًا. كما تظهر الفجوة بوضوح عند مقارنة أسعار الوقود محليًا بالأسعار العالمية،[2] ففي الوقت الذي وصل فيه السعر العالمي للتر البنزين إلى نحو 0.72 دولار/لتر خلال الربع الأول 2026، وصل سعره في الضفة الغربية إلى نحو 2.2 دولار/لتر (ما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي)، في حين بلغ سعره في قطاع غزة قرابة 25.7 دولار/لتر.

2 ترتبط أسعار البنزين ومشتقات الوقود بالجانب الإسرائيلي، الذي يتولى تحديد سعر لتر البنزين بالعملة المحلية (الشيكل) شهرياً، مع فرض ضرائب تتجاوز قيمتها 60% من السعر الإجمالي. وبموجب ملحق «بروتوكول باريس الاقتصادي»، يلتزم الجانب الفلسطيني بهذه التسعيرة ضمن هامش تحرك محدود جداً.

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)

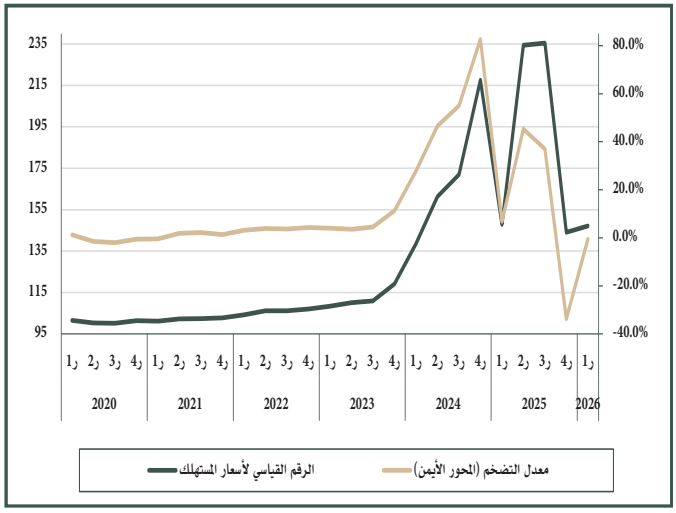

جدول 1: معدل التضخم في الربع الأول 2026 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة الجغرافية (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية *	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	5.4	(27.9)	(9.6)
المشروبات الكحولية والتبغ	6.4	49.3	36.1
الأقمشة والملابس والأحذية	1.1	1.2	1.4
المسكن ومستلزماته	2.2	(8.9)	(2.9)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.8	(10.4)	(1.7)
الخدمات الطبية	(0.4)	0.0	(0.3)
النقل والمواصلات	(2.8)	(34.2)	(11.5)
الاتصالات	(0.5)	0.7	0.0
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(4.5)	0.0	(3.7)
خدمات التعليم	(2.0)	0.0	(0.9)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.5	2.8	1.8
التأمين والخدمات المالية	(4.3)	(2.2)	(2.4)
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	1.6	(0.6)	1.3
معدل التضخم	1.6	(4.2)	(0.5)

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.
**الأرقام ما بين أقواس سالبة.

- أسعار السلع والخدمات: يوضح الجدول (1) أن ارتفاع الأسعار في الضفة خلال الربع الأول 2026 جاء نتيجة ارتفاع أسعار بعض مجموعات الإنفاق الرئيسية في سلة الاستهلاك بما يشمل المواد الغذائية، والمشروبات الكحولية والتبغ، والأقمشة والملابس والأحذية، والمسكن ومستلزماته، والأثاث، وخدمات المطاعم والفنادق، والرعاية الشخصية. في المقابل شهدت أسعار بعض المجموعات انخفاضاً في أسعارها شملت الخدمات الطبية، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية، وخدمات التعليم، والتأمين والخدمات المالية، والنقل والمواصلات. أما في قطاع

غزة، فقد جاء انكماش الأسعار نتيجة تراجع أسعار غالبية مجموعات الإنفاق الرئيسية، باستثناء أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، والأقمشة والملابس والأحذية، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، وخدمات التعليم، والخدمات الطبية. وكان الانخفاض الأكبر في أسعار مجموعة الغذاء حيث بلغ نحو 27.9%.

- **تطور القوة الشرائية**[3]: أدى انخفاض مستوى الأسعار في فلسطين، كما يعكسه تسجيل معدل تضخم سنوي سالب بلغ نحو 0.5% بين الربع الأول 2026 والربع المناظر من عام 2025 إلى تحسن متوسط القوة الشرائية للشيكل بنفس المعدل على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل. ومن الضروري التنويه إلى أن هذا التحسن في القوة الشرائية على مستوى فلسطين ككل، قد نتج بصورة رئيسية عن الانخفاض الكبير للأسعار في قطاع غزة، بينما شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً محدوداً في الأسعار انعكس في تراجع القوة الشرائية فيها. وبالتالي، فإن هذا التحسن يخفي تبايناً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة اختلاف اتجاهات الأسعار بين المنطقتين (انظر الجدول 2)، فقد تراجعت القوة الشرائية للشيكل في الضفة الغربية بمقدار 1.6% نتيجة ارتفاع الأسعار فيها، بينما تحسنت في قطاع غزة بمقدار 4.2% نتيجة انخفاضها.

أما بالنسبة للأفراد الذين يتلقون دخولهم بالدولار الأمريكي وينفقون بالشيكل، فقد أدى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 13.5% خلال الفترة نفسها إلى أثر إضافي على قوتهم الشرائية، إذ تراجعت القوة الشرائية لهذه الفئة في الضفة بنسبة 15.1%، نتيجة اجتماع ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل (13.5+1.6). وينطبق أثر مشابه على الدخول المقومة بالدينار الأردني نظراً لارتباط الدينار بالدولار بسعر صرف ثابت. وفي المقابل تحسنت القوة الشرائية لمن يتلقون دخولهم بالدولار أو الدينار وينفقون بالشيكل في قطاع غزة بنسبة 9.3% تقريباً نتيجة انخفاض الأسعار رغم أثر انخفاض سعر صرف الدولار (انظر الجدول 2).

- **التوقعات المستقبلية:** يتوقع تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد استمرار المسار التنازلي للأسعار خلال الربع الثاني من عام 2026 (تضخم سالب بمعدل 33.4%). ولا يعني هذا التراجع إطلاقاً الوصول إلى مرحلة التعافي في جانب العرض أو تحسن الظروف المعيشية، بل هو مجرد تصحيح تدريجي للأسعار التي ارتفعت بمستويات قياسية جراء صدمات العرض أثناء الحرب. ويظل هذا المسار مشروطاً باستدامة وقف إطلاق النار، وغياب القيود الميدانية التي تعطل سلاسل الإمداد.

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة خلال الربع الأول 2026 حسب المنطقة الجغرافية (أساس سنوي %)

العملة	الضفة الغربية	غزة	فلسطين
الشيكل	(1.6)	4.2	0.5
الدولار	(15.1)	(9.3)	(13.0)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

**الأرقام ما بين أقواس سالبة.

3 احتسبت مؤشرات القوة الشرائية بالتعاون بين سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وفق البيانات الصادرة عنهما.

7-القطاع الخارجي

الاستيراد والتصدير[1]

- شهدت الواردات السلعية «المرصودة»[2] في الربع الأول 2026 ارتفاعًا بنسبة 2.3% مقارنةً بالربع السابق، وارتفاعًا بنسبة 13.0% مقارنة بالربع المناظر 2025، لتصل إلى نحو 2,085.9 مليون دولار (انظر الشكل 1). وقد يعكس ارتفاع الواردات استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج لتلبية احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية، إلى جانب التحسن النسبي في القدرة الشرائية المدعومة بالتحويلات الجارية الواردة من الخارج.

- في المقابل، تراجعت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الأول 2026 بنسبة 3.5% مقارنةً بالربع السابق، في حين سجلت نمواً ملحوظاً بنسبة 28.5% مقارنةً بالربع المناظر 2025، لتصل إلى 524.0 مليون دولار (انظر الشكل 2).

شكل 1: قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025 (مليون دولار)

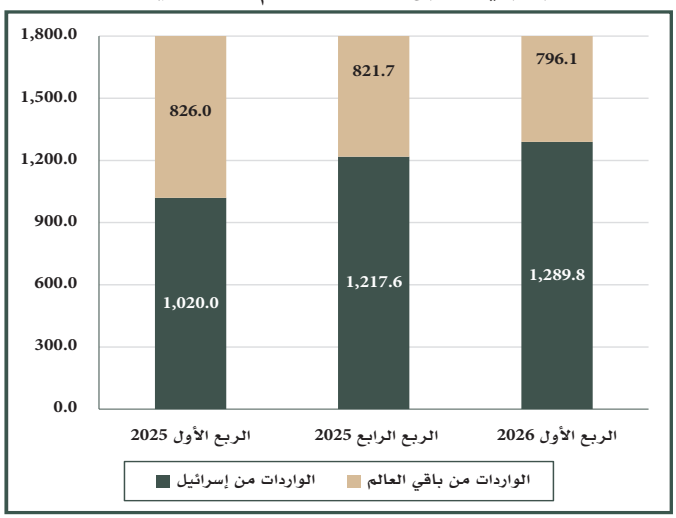

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية.

2 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

- وبناءً على ذلك، انخفضت نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الربع الأول 2026 بمقدار 1.5 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق، بينما ارتفعت بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنةً بالربع المناظر، لتصل إلى نحو 25.1%.

- استحوذت إسرائيل على الحصة الأكبر من التجارة الخارجية الفلسطينية، إذ بلغت حصتها نحو 61.8% من إجمالي الواردات في الربع الأول 2026 من إسرائيل، بينما شكلت الصادرات المتجهة إليها نحو 93.4% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

- نتج عن الفارق بين الصادرات والواردات السلعية عجز في الميزان التجاري السلعي بلغ نحو 1,561.8 مليون دولار في الربع الأول 2026، شكل العجز مع إسرائيل نحو 51.3% منه. وبلغ هذا العجز ما يعادل 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الفائض المسجل في بعض بنود الخدمات لا سيما المرتبطة بالعلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في الحد جزئياً من أثر العجز التجاري السلعي على الحساب الخارجي.

ميزان المدفوعات[3]

- يمثل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات صافي المعاملات الجارية بين الاقتصاد الفلسطيني والعالم الخارجي، ويتكون بصورة رئيسية من ثلاثة مكونات فرعية: (1) الميزان التجاري (السلع والخدمات) الذي يعكس صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، الذي يشمل صافي تدفقات دخل عوامل الإنتاج، مثل تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والخارج، والدخل المتأتي من الاستثمارات الخارجية. (3) ميزان التحويلات الجارية، الذي يتضمن التحويلات الجارية، بما فيها المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

- ارتفع عجز الحساب الجاري الفلسطيني من 337 مليون دولار في الربع الرابع 2025 إلى 546 مليون دولار في الربع الأول 2026، أي بزيادة بلغت نحو 62%. ويعزى هذا التوسع بشكل رئيسي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات، من 1,400 مليون دولار إلى 1,710 مليون دولار، نتيجة اتساع العجز السلعي من 1,173 مليون دولار إلى 1,629 مليون دولار مع نمو الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات، واستمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد لتلبية احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية. وفي المقابل، لم يكن الارتفاع المسجل في فائض التحويلات الجارية، من 740 مليون دولار إلى 893 مليون دولار، كافياً لتعويض التوسع في العجز التجاري، كما تراجع فائض ميزان الدخل من 323 مليون دولار إلى 271 مليون دولار، مما حدّ من قدرته على تخفيف الضغوط على الحساب الجاري. وبذلك يعكس ارتفاع العجز الجاري بصورة أساسية اتساع الفجوة بين الموارد التي يحصل عليها الاقتصاد الفلسطيني من العالم الخارجي والمدفوعات المرتبطة بالسلع والخدمات والدخول، رغم استمرار التدفقات التحويلية والدخلية الداعمة للحساب الجاري (انظر الجدول 1).

- تم تمويل عجز الحساب الجاري خلال الربع الأول 2026 من خلال صافي تدفقات واردة عبر الحساب الرأسمالي والمالي بلغت 802 مليون دولار، بما يتوافق مع مبدأ التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات، ولا تعني القيمة الموجبة للحساب الرأسمالي والمالي بالضرورة ارتفاع المديونية الخارجية، إذ يعتمد أثر هذه التدفقات على طبيعة مكوناتها، سواء كانت استثمارات، أو منحاً رأسمالية، أو تغيرات في الأصول والخصوم المالية (انظر جدول 1).

شكل 2: قيم الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025 (مليون دولار)

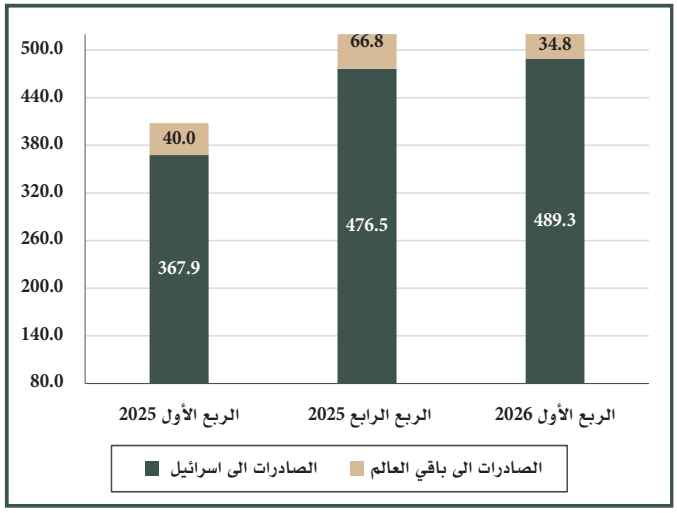

جدول 1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* للربع الأول 2026 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر من عام 2025 (مليون دولار)

البند	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	**(1,603.0)**	**(1,400.0)**	**(1,710.0)**
- صافي السلع	(1,340.0)	(1,173.0)	(1,629.0)
- صافي الخدمات	(263.0)	(227.0)	(81.0)
2. ميزان الدخل	**253.0**	**323.0**	**271.0**
3. ميزان التحويلات الجارية	**387.0**	**740.0**	**893.0**
4 الحساب الجاري (3+2+1)	**(963.0)**	**(337.0)**	**(546.0)**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**1,620.0**	**(62.0)**	**802.0**
6. صافي السهو والخطأ**	**(657.0)**	**399.0**	**(256.0)**

* تشمل البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ (التمويل الاستثنائي هو الذي تحصل عليه الدولة لمعالجة عجز خارجي أو أزمة في ميزان المدفوعات، مثل: إعادة جدولة الديون، إعفاءات من الديون، منح استثنائية، قروض طارئة، متأخرات في سداد الالتزامات الخارجية. أي أنه ليس تدفقًا اعتياديًا في الحساب المالي، وإنما إجراء استثنائي لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات. ويُدرج التمويل الاستثنائي ضمن "صافي السهو والخطأ" نظراً لصعوبة الحصول على بيانات مكتملة لبعض التدفقات الخارجية، أو وجود معاملات مالية لا يمكن تصنيفها بدقة في وقت إعداد الميزان، أو الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات محاسبيًا).

الأرقام بين أقواس أرقام سالبة.

3 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات ميزان المدفوعات.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1- التقييم العاجل للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة- نيسان 2026

أصدر البنك الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في نيسان 2026 تقرير التقييم العاجل للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة (RDNA 2026)،[1] ويهدف التقرير إلى تقدير الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرب خلال الفترة من تشرين أول من العام 2023 إلى تشرين أول من العام 2025، بالإضافة إلى تحديد متطلبات التعافي وإعادة الإعمار خلال السنوات الخمس اللاحقة. ويصف التقرير الوضع في غزة بأنه من أشد الكوارث الإنسانية والاقتصادية تدميراً في التاريخ الحديث، نتيجة الأضرار الواسعة التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. وفيما يلي استعراض لأهم ما جاء في هذا التقرير.

- **حجم الأضرار والخسائر الكلية**

قدّر التقرير الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالمباني، والبنية التحتية، والأصول المختلفة، بنحو 35.2 مليار دولار، فيما بلغت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعطل الإنتاج والخدمات والأنشطة الاقتصادية نحو 22.7 مليار دولار، ليصل إجمالي الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر إلى 57.9 مليار دولار. كما قُدرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 71.4 مليار دولار خلال خمس سنوات، وهو رقم يعكس الحجم غير المسبوق للدمار الذي تعرض له القطاع.

- **الأوضاع الإنسانية والاجتماعية**

— **الخسائر البشرية والنزوح**

أسفرت الحرب عن أكثر من 71 ألف شهيد/ة و171 ألف مصاب/ة، إضافة إلى أعداد غير معروفة ما زالت تحت الأنقاض. كما تعرض أكثر من 1.9 مليون شخص للنزوح الداخلي، أكثر من مرة، بينما فقد أكثر من 1.2 مليون شخص مساكنهم بسبب الدمار الواسع الذي طال القطاع السكني.

— **تراجع التنمية البشرية**

أدت الحرب إلى تراجع التنمية البشرية في قطاع غزة بما يعادل 77 عامًا، مع توقع انخفاض مؤشر التنمية البشرية (HDI) إلى 0.339، وهو أدنى مستوى مسجل منذ اعتماد المؤشر، نتيجة التراجع الحاد في التعليم والصحة والدخل ومستوى المعيشة.

- **أوضاع النساء والأطفال**

كانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تضرراً من الحرب. فقد انقطع نحو 728 ألف طفل وشاب في سن الدراسة عن العملية التعليمية لأكثر من عامين، مع استشهاد ما لا يقل عن 792 من العاملين في القطاع التعليمي. كما تشير التقديرات إلى حاجة معظم الأطفال إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وفي الجانب الصحي، تعاني أكثر من 40% من النساء الحوامل والمرضعات من سوء تغذية حاد، فيما يعاني نحو ثلثيهن من فقر الدم، وإلى جانب ذلك، فقد عشرات الآلاف من الأطفال أحد والديهم أو كليهما.

- **الإعاقة والإصابات طويلة الأمد**

قدّر التقرير وجود 41,844 مصابًا بإعاقات أو إصابات دائمة تتطلب إعادة تأهيل طويلة الأجل، حوالي 25% منهم أطفال. كما تتراوح حالات بتر الأطراف بين 5,000 و6,500 حالة، في وقت تعرض فيه أكثر من 60% من مرافق التأهيل للتدمير أو التعطل.

- **القطاعات الأكثر تضرراً**

— **قطاع الإسكان**

يُعد قطاع الإسكان الأكثر تضرراً، إذ بلغت قيمة الأضرار المقدرة فيه حوالي 18.0 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي الأضرار. حيث تعرضت حوالي 371,888 وحدة سكنية لدمار كلي أو جزئي، ما يمثل 76.6% من إجمالي مساكن القطاع، وقد شملت الأضرار السكنية مستويات مختلفة، حيث شكلت المساكن المدمرة كليًا نحو 84.6% من إجمالي المساكن التي أصبحت غير صالحة للسكن. وأدى هذا الدمار إلى تشريد أكثر من 1.2 مليون شخص وخلق أزمة سكنية واسعة النطاق. وقدرت احتياجات إعادة إعمار قطاع الإسكان وحده بنحو 16.21 مليار دولار.

— **القطاع الصحي**

تعرض النظام الصحي في غزة لانهيار كبير نتيجة تدمير أو تضرر 1,825 منشأة صحية، وقدرت الأضرار المباشرة في القطاع الصحي بنحو 1.39 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والصحية المرتبطة به حوالي 6.78 مليار دولار. كما بقي أقل من نصف المستشفيات يعمل بصورة جزئية، فيما لم يتجاوز عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية العاملة جزئياً نسبة 38%. وقدرت احتياجات إعادة بناء القطاع الصحي واستعادة خدماته بنحو 10.03 مليارات دولار.

1 World Bank, European Union, and United Nations (April 2026). GAZA STRIP: Rapid Damage and Needs Assessment. Available Through: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e539cbf23b348c3d4fc69b8a7e9c9d7d-0280062026/original/Gaza-RDNA-2026-Final-April-19.pdf.

— قطاع التعليم

كان قطاع التعليم من أكثر القطاعات تأثراً بالحرب. فقد دُمر أكثر من 1,300 مبنى تعليمي، وتضرر ما يزيد على 880 منشأة تعليمية أخرى، بما في ذلك الجامعات التي تعرضت لخسائر جسيمة. وقد بلغت قيمة الأضرار المباشرة 1.08 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والتربوية 2.36 مليار دولار، بينما قدرت احتياجات إعادة الإعمار بحوالي 4.71 مليار دولار.

— المياه والصرف الصحي

تكبد قطاع المياه والصرف الصحي أضراراً تقدر بنحو 1.7 مليار دولار، وخسائر إضافية بلغت 675 مليون دولار. كما تضررت أو دُمرت 88% من الأصول السطحية،[2] و76% من الشبكات الأرضية. كما توقفت جميع محطات معالجة المياه العادمة عن العمل، وتعطل 70% من محطات ضخ مياه الصرف الصحي. ونتج عن ذلك مخاطر صحية وبيئية كبيرة بسبب تلوث المياه وتسرب مياه الصرف وانتشار الأمراض. وتبلغ احتياجات إعادة تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي نحو 4.24 مليار دولار.

— قطاع الطاقة

شهد قطاع الكهرباء والطاقة انهياراً غير مسبوق، مع تدمير أكثر من 90% من البنية التحتية الكهربائية، و92% من أنظمة الطاقة الشمسية. وأدى ذلك إلى انقطاع الكهرباء بصورة شبه كاملة عن السكان والمنشآت الحيوية. وقدرت الأضرار المباشرة بحوالي 565 مليون دولار، والخسائر الاقتصادية بحوالي 164 مليون دولار، بينما تحتاج عملية إعادة بناء قطاع الطاقة وتحديثه نحو 2.73 مليار دولار.

— قطاع النقل والمواصلات

قدرت الأضرار في قطاع النقل والمواصلات بنحو 3.21 مليار دولار، مع تدمير حوالي 74% من شبكة الطرق، وتضرر 13% إضافية منها. إلى جانب تدمير أكثر من 84 ألف مركبة، وتدمير عدد من الجسور والمرافق المرتبطة بالنقل والموانئ. وأسهم هذا الواقع في تعطيل حركة الأفراد والبضائع والمساعدات الإنسانية داخل القطاع. وقد قدّرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار لقطاع النقل بحوالي 1.54 مليار دولار، تشمل إعادة تأهيل شبكة الطرق والجسور والمرافق المرتبطة بالنقل والموانئ واستعادة خدمات النقل الأساسية.

- **القطاعات الاقتصادية والإنتاجية**

— التجارة والصناعة

تكبد قطاعي التجارة والصناعة أضراراً مباشرة بلغت 6.35 مليار دولار، وخسائر اقتصادية بنحو 2.48 مليار دولار. ويشير التقرير إلى تضرر 92% من المنشآت الاقتصادية، وأن 72% منها دُمرت بالكامل. كما فقد أكثر من 100 ألف عامل وظائفهم من أصل 116 ألف شخص كانوا يعملون في التجارة والصناعة قبل الحرب. وقدرت احتياجات التعافي وإعادة التشغيل بحوالي 8.99 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن خسائر قطاعي التجارة والصناعة لا تقتصر على تدمير المباني والمنشآت، بل تشمل أيضاً فقدان المعدات والآلات، والمخزون، وتعطل الوصول إلى الأسواق، وتوقف الأعمال، وفقدان فرص العمل على نطاق واسع، الأمر الذي جعل قطاعي التجارة والصناعة في المرتبة الثانية بعد قطاع الإسكان من حيث إجمالي الأضرار المباشرة.

— الزراعة والأمن الغذائي

تعرض القطاع الزراعي لانهيار واسع، حيث تم تدمير أكثر من 95% من البنية التحتية الزراعية، وأصبحت 96% من الأراضي الزراعية متضررة أو غير ممكن الوصول إليها. وقدرت الأضرار المباشرة بنحو 1.44 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية بنحو 1.46 مليار دولار. فيما قدرت احتياجات التعافي، بما يشمل برامج الغذاء والتغذية، بحوالي 10.49 مليار دولار، وهي ثاني أعلى احتياجات قطاعية بعد الإسكان.

— البيئة وإزالة الركام

يعد الركام الناجم عن التدمير والقصف أحد أكبر التحديات أمام إعادة الإعمار، حيث قدر حجمه بنحو 68.1 مليون طن من الأنقاض والمواد المدمرة، إضافة إلى انتشار ذخائر غير منفجرة ومخلفات خطرة تشكل خطرًا على السكان، وعلى أعمال إعادة البناء في العديد من المناطق. وقدرت تكلفة إزالة وإدارة الركام بأكثر من 1.7 مليار دولار، فيما بلغت احتياجات التعافي البيئي نحو 2.65 مليار دولار.

- **التأثير على الاقتصاد الكلي**

يعرض التقرير صورة قاتمة للاقتصاد في غزة، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 83% خلال عام 2024، وهو من أكبر الانكماشات المسجلة عالمياً في فترات النزاعات. ورغم تسجيل نمو يتجاوز 30% في عام 2025، فإن التقرير يؤكد أن هذا النمو يعكس الانهيار السابق وليس تعافياً فعلياً للاقتصاد. وبحلول نهاية عام 2025 أصبح اقتصاد غزة يمثل 18% فقط من حجمه قبل الحرب، بينما انخفضت مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 17% إلى أقل من 4%.

كما ارتفع معدل البطالة إلى 78% مقارنةً بنحو 22% قبل الحرب، وفقد ثلاثة أرباع العاملين وظائفهم. بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي 212 دولارًا سنويًا، وهو من أدنى المستويات المسجلة عالميًا وفق بيانات البنك الدولي.

- **احتياجات التعافي وإعادة الإعمار**

يؤكد التقرير أن نجاح عملية التعافي يتطلب استثمارات إجمالية تبلغ 71.4 مليار دولار. وتتوزع بشكل رئيسي على قطاع الإسكان بنحو 16.2 مليار دولار، والقطاع الزراعي والأمن الغذائي بنحو 10.5 مليار دولار، والقطاع الصحي بنحو 10 مليارات دولار، والتجارة

2 يقصد بالأصول السطحية المرافق والمنشآت الظاهرة فوق سطح الأرض، مثل محطات الضخ، والخزانات، ومحطات التحلية والمعالجة، والمباني التشغيلية المرتبطة بخدمات المياه والصرف الصحي، وذلك تمييزاً لها عن الشبكات والأنابيب المدفونة تحت الأرض.

والصناعة بنحو 9 مليارات دولار، والحماية الاجتماعية بنحو 5.8 مليارات دولار، والتعليم بنحو 4.7 مليار دولار. وتتركز الأولويات العاجلة في توفير المأوى للسكان، واستعادة الخدمات الصحية والمياه والكهرباء، وإزالة الركام والذخائر غير المنفجرة، وإعادة تشغيل التعليم والاقتصاد وخلق فرص العمل.

يخلص التقرير إلى أن قطاع غزة يواجه أكبر عملية إعادة إعمار في تاريخه الحديث. إذ تجاوزت آثار الحرب تدمير المباني والبنية التحتية لتشمل رأس المال البشري والمؤسسات، والخدمات العامة، والاقتصاد، والبيئة. ويؤكد التقرير أن نجاح إعادة الإعمار يتطلب، إلى جانب التمويل الضخم، إطارًا مؤسسيًا قويًا، وحوكمة فعالة، وتنسيقًا دوليًا طويل الأمد لضمان إعادة البناء وتحقيق التنمية المستدامة.

2- تقرير منظمة العمل الدولية- أيار 2026

يعرض تقرير منظمة العمل الدولية أوضاع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية[3]، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة في ظل استمرار الحرب، وتداعياتها السلبية. ويشير التقرير إلى أن عام 2025 قد شهد بعض التطورات السياسية المشجعة، منها إعلان نيويورك بشأن حل الدولتين ووقف إطلاق النار في غزة خلال تشرين الأول 2025، إضافة إلى تعهدات دولية بنحو 17 مليار دولار لإعادة الإعمار. إلا أن تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة تشير إلى أن إعادة إعمار غزة تتطلب نحو 71 مليار دولار، ما يعكس حجم التحديات القائمة. وفيما يلي استعراض لأبرز ما جاء في هذا التقرير.

- **أوضاع سوق العمل في قطاع غزة**

يقدم التقرير صورة شديدة القسوة لسوق العمل في قطاع غزة، حيث فقد أكثر من 250 ألف شخص وظائفهم منذ بداية الحرب، وبلغت خسائر دخل العمل نحو 2.8 مليار دولار. كما تعرضت مؤسسات التشغيل والتدريب المهني، والنقابات لأضرار لا تقل قيمتها عن 16.8 مليون دولار.

وبلغ معدل البطالة 58.1% خلال عام 2025، مع تراجع مشاركة الرجال في القوى العاملة، وارتفاع محدود في مشاركة النساء نتيجة تحملهن أدوارًا أكبر في إعالة الأسر. كما يعاني 77% من السكان من انعدام حاد في الأمن الغذائي، في ظل تراجع الدخل وارتفاع الأسعار وتضرر قطاع الزراعة والثروة السمكية.

وتطرق التقرير كذلك إلى الأزمة التعليمية الحادة، حيث أدى تعطل التعليم النظامي لنحو عامين إلى خروج أكثر من 650 ألف طفل من المدارس، بما يهدد رأس المال البشري وفرص التشغيل المستقبلية.

- **أوضاع سوق العمل في الضفة الغربية**

شهدت الضفة الغربية تحسنًا محدودًا في بعض المؤشرات مقارنةً بعام 2024، حيث ارتفع عدد العاملين من 683 ألف عامل، إلى 720 ألف عامل خلال عام 2025، وتراجع معدل البطالة من 31.4% إلى 28.7%. إلا أن التقرير يعتبر هذا التحسن هشًا في ظل استمرار القيود على الحركة والنشاط الاقتصادي.

كما ارتفعت العمالة غير المنظمة من 331 ألف عامل إلى 351 ألف عامل، واستمرت مشاركة النساء عند مستويات منخفضة، بينما واجه الشباب معدلات بطالة مرتفعة وصعوبات متزايدة في الانتقال إلى سوق العمل.

- **العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات**

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات نحو 44 ألف عامل في عام 2025 مقارنةً مع 31 ألفاً في عام 2024، لكنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب التي قاربت 200 ألف عامل. ولا يحمل تصاريح عمل رسمية سوى 14 ألف عامل، مع اتساع نطاق العمالة غير النظامية.

ويُعزى استمرار التوجه للعمل في إسرائيل والمستوطنات إلى فجوة الأجور، إذ بلغ متوسط الأجر اليومي للعامل في إسرائيل نحو 294 شيكلاً، أي أكثر من ضعف متوسط أجر العامل في الضفة الغربية، فيما تزيد أجور العمل في المستوطنات بنحو 41% عن أجور العمل في الضفة. ومع ذلك تبقى هذه الوظائف مرتبطة بمخاطر مرتفعة وضعف الحماية القانونية.

- **التوسع الاستيطاني وتأثيره على العمال**

يفرد التقرير مساحة كبيرة لآثار التوسع الاستيطاني على الاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني، حيث سجل عام 2025 إنشاء 86 بؤرة استيطانية جديدة، والتخطيط لحوالي 27,941 وحدة سكنية استيطانية، مقابل 1,659 عملية هدم للمنشآت الفلسطينية أدت إلى نزوح 2,116 شخصًا. ويرى التقرير أن هذه الإجراءات تقلص الوصول إلى الأراضي والموارد وتحد من الاستثمار وفرص العمل. كما بلغ عدد عوائق الحركة في الضفة الغربية 925 عائقاً، بزيادة 43% عن المتوسط السابق. وتشير التقديرات إلى أن هذه القيود تؤدي إلى خسارة نحو 73 مليون ساعة عمل سنوياً، بما يعادل 36,500 وظيفة بدوام كامل، مع آثار سلبية على الإنتاجية والاستثمار.

3 International Labour Organization (ILO). (2026). The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories: Report of the Director-General – Appendix, International Labour Conference, 114th Session, Geneva, 2026, Available at: International Labour Organization (accessed August 6, 2026).

- **أوضاع النساء والشباب**

يؤكد التقرير أن النساء والشباب من أكثر الفئات تأثراً بالأزمة الحالية، فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تعيلها نساء في قطاع غزة بأكثر من 50% نتيجة فقدان المعيل أو إصابته، بينما بقيت فرص تشغيل النساء محدودة، ومعدلات البطالة مرتفعة، خاصة بين الخريجات الجامعيات. كما يواجه الشباب تراجع فرص التدريب والعمل، وتضرر البنية التعليمية والرقمية، بما يهدد اندماجهم الاقتصادي مستقبلًا.

- **جهود الإصلاح والتعافي**

يشير التقرير إلى أن الحكومة الفلسطينية واصلت تنفيذ إصلاحات في سوق العمل والحماية الاجتماعية من خلال استراتيجية قطاع العمل (2025–2027)، وبرنامج العمل اللائق والتعافي (2026–2027)، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة وتمويل التشغيل، وتوسيع خدمات الحماية الاجتماعية. إلا أن نجاح هذه الجهود يبقى مرتبطاً باستعادة الاستقرار المالي، وتحسين فرص العمل، وتنشيط الاقتصاد، ومعالجة الأسباب السياسية والهيكلية للأزمة.

كما يؤكد التقرير أن العمال الفلسطينيين ما زالوا يواجهون أوضاعًا شديدة الهشاشة، إذ لا يزال التعافي الاقتصادي محدودًا، فيما تستمر معدلات البطالة والفقر والعمالة غير المنظمة عند مستويات مرتفعة. ويشدد على أن إعادة إعمار غزة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ودعم القطاع الخاص، ورفع القيود على الحركة والتجارة، تمثل أولويات أساسية لتحسين أوضاع العمال، إلى جانب تحقيق تقدم سياسي يرسخ الاستقرار ويتيح بناء اقتصاد قادر على توفير العمل الكريم والمستدام.

3. تقرير البنك الدولي-نيسان 2026

أصدر البنك الدولي في نيسان 2026 تقريراً حول التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مشيراً إلى أن وقف إطلاق النار في تشرين أول 2025 ضمن خطة السلام، أتاح فرصة مهمة للانتقال من مرحلة الطوارئ إلى التعافي. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات عميقة نتيجة عامين من الحرب، وما خلفته من آثار واسعة على النشاط الاقتصادي والبنية التحتية والخدمات الأساسية. ويقدر التقرير احتياجات التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة بنحو 71.5 مليار دولار، وهو ما يعكس الحجم غير المسبوق للأضرار الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي مخلص لأبرز ما ورد في التقرير.[4]

- **التطورات الاقتصادية الكلية:** حقق الاقتصاد الفلسطيني نموًا محدودًا خلال عام 2025، إلا أن هذا النمو كان متفاوتاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي غزة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 30% مقارنةً بعام 2024، غير أن هذا الارتفاع يعكس بالدرجة الأولى التعافي من مستويات اقتصادية متدنية للغاية عقب الانهيار الحاد الذي شهده القطاع في العام السابق، ولا يمثل تعافيًا اقتصاديًا حقيقيًا ومستدامًا. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ النمو نحو 3% مدفوعًا بزيادة جزئية في فرص العمل داخل إسرائيل وتحسن محدود في الاستهلاك المحلي. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية نسبيًا، لا يزال النشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أقل من مستوياته التي كانت سائدة قبل تشرين أول 2023.

- **أوضاع سوق العمل:** يُعد سوق العمل من أكثر القطاعات تضرراً جراء الحرب. ففي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 78% خلال عام 2025، فيما أصبح أكثر من 90% من السكان في سن العمل خارج سوق العمل، مع استمرار نزوح أكثر من 60% من العمال وتعطل مصادر الدخل والإنتاج.

وفي الضفة الغربية، انخفض معدل البطالة إلى 27.5% في نهاية 2025 مقارنةً بذروة بلغت 35% في أعقاب اندلاع الحرب، إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من مستوياته قبل الحرب. كما ارتفع عدد العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل إلى نحو 52 ألف عامل مقارنةً بنحو 24 ألف عامل بعد اندلاع الحرب، لكنه لا يزال أقل بكثير من مستوى 177 ألف عامل المسجل قبل تشرين أول 2023.

- **التضخم والأسعار:** شهد قطاع غزة تقلبات سعرية حادة نتيجة نقص السلع والخدمات الأساسية وتعطل سلاسل التوريد. وقد بلغ معدل التضخم 238% خلال عام 2024، قبل أن يتراجع إلى متوسط 22% خلال عام 2025 مع تحسن تدفق المساعدات والسلع الأساسية. ومع ذلك، بقيت الأسعار أعلى من مستوياتها السابقة للحرب، كما شهدت الأشهر الأولى من عام 2026 عودة الضغوط التضخمية نتيجة القيود المفروضة على تدفق السلع إلى القطاع. وفي المقابل، بقيت معدلات التضخم في الضفة الغربية عند مستويات منخفضة، تراوحت بين 1% و2% خلال الأشهر الأولى من عام 2026، في ظل ضعف الطلب المحلي واستمرار التباطؤ الاقتصادي.

- **الوضع المالي للسلطة الفلسطينية:** تفاقمت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية نتيجة تراجع الإيرادات المحلية واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إلى جانب توقف تحويلها منذ أيار 2025. وقد بلغ العجز المالي قبل المنح حوالي

4 World Bank. (2026). *Palestinian Economic Monitor: Economic Update on the West Bank and Gaza, Including the Impacts of the Recent Conflict in the Middle East*, May 2026, Available at: World Bank (accessed August 6, 2026).

1.03 مليار دولار خلال عام 2025، فيما وصلت قيمة الدعم الخارجي إلى نحو 938 مليون دولار. ورغم هذا الدعم، اتسعت فجوة التمويل الفعلية إلى نحو 1.3 مليار دولار بعد احتساب الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة. كما اعتمدت السلطة الفلسطينية بصورة متزايدة على الاقتراض المحلي وتراكم المتأخرات المالية لتغطية احتياجاتها التشغيلية. وارتفع الدين العام إلى نحو 4.8 مليار دولار في نهاية عام 2025، فيما بلغت متأخرات القطاع الخاص نحو 1.82 مليار دولار، ووصلت المتأخرات المتعلقة برواتب الموظفين العموميين إلى حوالي 2.85 مليار دولار. واستمرت الحكومة في صرف رواتب جزئية تراوحت بين 50% و70% من قيمة الرواتب المستحقة.

- **القطاع المصرفي والاستقرار المالي:** على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، حافظ القطاع المصرفي الفلسطيني على استقراره. فقد ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 6% خلال عام 2025، بينما نمت القروض المقدمة للقطاع العام بنسبة 19% مقارنةً بنحو 2% فقط للقطاع الخاص. كما ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة 16% خلال العام ذاته. ويُقدَّر إجمالي انكشاف البنوك[5] على القطاع العام بنحو 5.3 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 42% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وهو ما يعكس تزايد الترابط بين المخاطر المالية للحكومة والقطاع المصرفي. كما يواجه القطاع المصرفي تحديات متنامية تتعلق بإدارة السيولة بالشيكل الإسرائيلي والحفاظ على علاقات البنوك المراسلة الضرورية لإجراء المعاملات المالية الخارجية.

- **قطاع الطاقة والكهرباء:** تعرض قطاع الكهرباء في غزة لدمار واسع النطاق، حيث تضررت أو تعطلت أكثر من 90% من أصول البنية التحتية الكهربائية. وقد قدرت الخسائر المباشرة بنحو 560 مليون دولار، فيما تتطلب عملية إعادة بناء قطاع الكهرباء إلى استثمارات تتراوح بين 2.7 و4.7 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت نسبة الاعتماد على الكهرباء المستوردة من إسرائيل من 97% عام 2019 إلى 88% عام 2025، بفضل التوسع في مشاريع الطاقة الشمسية. كما تستهدف المشاريع الحالية الوصول إلى قدرة إنتاجية للطاقة الشمسية تبلغ 1.6 جيجاواط بحلول عام 2030.

- **القطاع الصحي والتعليمي:** يعمل النظام الصحي في غزة بقدرات محدودة للغاية بعد عامين من الحرب، إذ أصبح نحو 50% من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية خارج الخدمة. كما يحتاج أكثر من 18,500 مريض إلى تحويلات علاجية عاجلة خارج القطاع، من بينهم نحو 4,000 طفل، فيما تتجاوز الاحتياجات التمويلية العاجلة للقطاع الصحي 400 مليون دولار. وفي الضفة الغربية، بلغت متأخرات القطاع الصحي نحو 1.1 مليار دولار بنهاية عام 2025، الأمر الذي يهدد استمرارية الخدمات الصحية وجودتها.

وفي قطاع التعليم، تعرضت 97.5% من مدارس قطاع غزة لأضرار أو دمار بدرجات متفاوتة، ويحتاج نحو 93% منها إلى إعادة بناء أو تأهيل شامل. كما تأثر قرابة 658 ألف طفل بانقطاع التعليم، في حين تمكنت المبادرات التعليمية المؤقتة من الوصول إلى حوالي 215 ألف طالب فقط حتى نهاية عام 2025. أما في الضفة الغربية، فقد استمرت العملية التعليمية وسط قيود أمنية ومالية أدت إلى تقليص التعليم الوجاهي في المدارس الحكومية.

- **الفقر والحماية الاجتماعية:** ارتفعت معدلات الفقر على نحو حاد، حيث أصبح أكثر من نصف الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، بينما اقتربت مستويات الفقر في قطاع غزة من الشمول الكامل. وقد أسهمت المساعدات الإنسانية في الحد من التدهور المعيشي، إذ استفاد أكثر من 1.6 مليون شخص من برامج المساعدات الغذائية في غزة، كما تلقى نحو 332 ألف شخص تحويلات نقدية رقمية ساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، لا تزال شبكات الحماية الاجتماعية محدودة وتعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي والمساعدات الإنسانية.

- كما يحذر البنك الدولي من المخاطر الناجمة عن التوترات الإقليمية والحرب الدائرة في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، أو زيادة تكاليف النقل والاستيراد، أو تراجع نشاط السياحة والاستثمار. وينبه إلى الأثر السلبي لاستمرار حالة عدم اليقين على تدفقات المساعدات الدولية اللازمة لتمويل إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

ويخلص التقرير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني دخل مرحلة من الاستقرار النسبي بعد وقف إطلاق النار، إلا أن التعافي الحقيقي ما يزال بعيد المنال في ظل حجم الدمار الكبير، وضعف سوق العمل، وتفاقم الأزمة المالية، واستمرار القيود المفروضة على الحركة والتجارة. ويرى التقرير أن نجاح جهود التعافي يتطلب استئناف تحويل أموال المقاصة بصورة منتظمة، واستمرار الدعم الدولي، وتعزيز الإصلاحات المالية والمؤسسية، ودعم القطاع الخاص، وخلق فرص عمل مستدامة، بما يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من الانتقال تدريجيًا من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة النمو وإعادة البناء.

5 يقصد بانكشاف البنوك على القطاع العام إجمالي التعرضات المالية المرتبطة بالحكومة والمؤسسات العامة، بما يشمل القروض والتسهيلات والأدوات المالية الأخرى، وهو مؤشر يعكس مدى ارتباط سلامة القطاع المصرفي بالوضع المالي للحكومة.

4- مواجهة القبضة الإسرائيلية الخانقة المطبقة على اقتصاد الضفة الغربية

خلفية عامة

يحلل تقرير مواجهة القبضة الإسرائيلية الخانقة على اقتصاد الضفة الغربية،[6] الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية في حزيران 2026،[7] تأثير السياسات الإسرائيلية المتبعة منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023 على اقتصاد الضفة الغربية. ويخلص التقرير إلى أن الإجراءات المالية والتجارية والأمنية التي فُرضت خلال هذه الفترة أدت إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وإضعاف قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة الشأن الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي استعراض لأبرز ما جاء في هذا التقرير.

- **تعميق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية**

يرى التقرير أن احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة يمثل أحد أبرز أدوات الضغط الاقتصادي على السلطة الفلسطينية، إذ تشكل هذه الأموال نحو ثلثي الإيرادات العامة للسلطة. ويشير التقرير إلى أن قيمة الأموال المحتجزة منذ عام 2023 تجاوزت 2.5 مليار دولار، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي وتراجع قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه الموظفين والمؤسسات العامة والقطاع الخاص. كما ترتب على ذلك أيضًا زيادة الاقتراض المحلي وتراكم المتأخرات المالية على السلطة الفلسطينية.

وقد انعكست الأزمة المالية بشكل مباشر على رواتب القطاع العام، حيث اضطرت السلطة الفلسطينية إلى دفع رواتب جزئية لموظفيها منذ تشرين أول 2023، في الوقت الذي تراكمت فيه الديون والالتزامات المالية إلى مستويات غير مسبوقة، مما أضعف قدرتها على القيام بدورها الاقتصادي والخدمي.

- **الضغوط على القطاع المصرفي الفلسطيني**

إلى جانب أزمة المالية العامة، امتدت التداعيات إلى القطاع المصرفي الذي يشكل ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث يؤكد التقرير أن النظام المصرفي الفلسطيني أصبح أكثر عرضة للمخاطر نتيجة التهديدات الإسرائيل المتكررة بوقف الضمانات القانونية التي تسمح للبنوك الإسرائيلية بمواصلة علاقاتها مع البنوك الفلسطينية. وتُعد هذه العلاقات حيوية لأنها تمثل القناة الرئيسية للتحويلات المالية الخارجية والتعامل مع الأسواق الدولية.

ويرى التقرير أن استمرار حالة عدم اليقين بشأن هذه الضمانات ينعكس سلباً على الاستثمار والإقراض والأنشطة التجارية، فيما قد يؤدي أي توقف فعلي للعلاقات المصرفية بين الطرفين إلى اضطرابات واسعة في النظام المالي الفلسطيني وتعطيل التدفقات التجارية والمالية الأساسية.

- **أزمة السيولة وفائض الشيكل**

لا تقتصر التحديات المصرفية على علاقات المراسلة البنكية، بل تشمل كذلك مشكلة السيولة النقدية وتراكم الشيكل في البنوك الفلسطينية. فمن التحديات الهيكلية التي يبرزها التقرير تراكم كميات كبيرة من الشيكل داخل الأراضي الفلسطينية نتيجة القيود المفروضة على إعادة هذه الأموال إلى النظام المصرفي الإسرائيلي. وقد بلغ حجم فائض الشيكل نحو 23 مليار شيكل بنهاية عام 2024، مما تسبب في ارتفاع التكاليف التشغيلية للبنوك الفلسطينية وزيادة الاعتماد على القنوات غير الرسمية للتحويلات المالية، إضافة إلى إضعاف كفاءة القطاع المالي ورفع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية.

- **القيود على الحركة وآثارها الاقتصادية**

يشير التقرير إلى أن إسرائيل وسعت بصورة ملحوظة شبكة الحواجز العسكرية والبوابات والإغلاقات داخل الضفة الغربية، حيث تراوح عدد الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش والتحكم بالحركة والتنقل ما بين 800 و1,000 نقطة. وقد أدى ذلك إلى تقطيع أوصال السوق الفلسطينية، ورفع تكاليف النقل والشحن، وتعطيل حركة العمال والطلبة والتجار، فضلاً عن إضعاف الترابط الاقتصادي بين المدن والتجمعات السكانية المختلفة.

كما يؤكد التقرير أن هذه القيود لم تقتصر على التنقل الداخلي، بل شملت أيضًا المعابر التجارية والحدودية، مما أدى إلى زيادة أوقات الانتظار وارتفاع كلفة الاستيراد والتصدير وتعقيد حركة البضائع والمواد الخام.

- **فقدان العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل**

يعد منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل أحد أكثر العوامل تأثيرًا في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة. فقبل أكتوبر 2023 كان ما يقارب 193 ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات، وكانت دخولهم تساهم بنسبة تتراوح بين 20% و25% من الناتج المحلي الفلسطيني.

6 International Crisis Group (15 June 2026). Chokehold: Countering Israel's Grip on the West Bank Economy, Middle East and North Africa Report No. 255. (accessed 6 August 2026). Available at: https://www.crisisgroup.org/rpt/middle-east-north-africa/israelpalestine/255-chokehold-countering-israels-grip-west-bank-economy.

7 مجموعة الأزمات المالية الدولية: منظمة مستقلة غير ربحية متخصصة في منع النزاعات المسلحة وتسويتها عبر تحليل ميداني معمّق وتقديم توصيات عملية لصنّاع القرار. وتعتمد في عملها على شبكة من الخبراء المنتشرين في عدد كبير من مناطق النزاع حول العالم، حيث تجمع بين البحث الميداني والدبلوماسية الوقائية لإنتاج تقارير وتحليلات دقيقة تدعم السياسات الرامية إلى حفظ الاستقرار. وتتخذ المنظمة من بروكسل مقراً رئيسياً لها، مع حضور دولي واسع في أكثر من 25 دولة في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، والأمريكيتين. كما تصدر تقارير دورية ونشرات متابعة شهرية، وتقوم بجهود مناصرة للتأثير في صناع القرار. وتحظى بدعم مجموعة متنوعة من الحكومات والمؤسسات المانحة، ويشرف على توجهاتها مجلس أمناء يضم شخصيات دولية بارزة، بما يعزز استقلاليتها ومصداقية عملها.

غير أن معظم هؤلاء العمال فقدوا وظائفهم بعد الحرب، الأمر الذي حرم الاقتصاد الفلسطيني من تدفقات نقدية شهرية قدرت بنحو 1.3 مليار شيكل، وأسهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية بصورة حادة.

- **تدهور القطاع الزراعي والمنطقة (ج)**

يخصص التقرير حيزًا مهمًا لتأثير السياسات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، التي تشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية وتمثل المجال الحيوي للزراعة والتوسع التنموي. ويشير إلى أن القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، بالتزامن مع تصاعد اعتداءات المستوطنين، أدت إلى خسائر كبيرة في النشاط الزراعي الفلسطيني.

وفي هذا السياق، يذكر التقرير أن أكثر من 172 ألف شجرة زيتون تعرضت للتدمير أو الضرر خلال عام 2024، إضافة إلى نحو 92 ألف شجرة أخرى خلال عام 2025، مع تقدير الخسائر الزراعية بعشرات ملايين الدولارات. وتكتسب هذه الخسائر أهمية خاصة في ظل اعتماد أكثر من 110 ألف أسرة فلسطينية على قطاع الزيتون كمصدر رئيسي أو جزئي للدخل.

- **تراجع أداء القطاع الخاص**

تشير تقديرات التقرير إلى أن العديد من الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية فقدت أكثر من نصف حجم أعمالها مقارنةً بالفترة السابقة للحرب. وكان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات تضررًا، إذ انخفضت العقود والمشاريع الجديدة بصورة كبيرة نتيجة ضعف التمويل وتراجع الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج.

كما تعرض قطاع السياحة لخسائر حادة، خاصةً في المدن ذات الطابع الديني والسياحي مثل بيت لحم، إذ انخفضت نسب إشغال الفنادق إلى مستويات متدنية للغاية. كذلك عانت القطاعات الصناعية والتجارية من تراجع الاستهلاك المحلي، وصعوبات الاستيراد والتصدير، وفقدان الأسواق التقليدية، وعلى رأسها سوق غزة.

- **الخلاصة**

يخلص التقرير إلى أن الضفة الغربية تواجه أزمة اقتصادية هي الأعمق منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وأن مزيج السياسات الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز أموال المقاصة، وتعطيل العمالة داخل إسرائيل، والقيود المصرفية، وتشديد الحركة والتجارة، والتوسع الاستيطاني في المنطقة (ج)، أدى إلى إضعاف البنية الاقتصادية الفلسطينية بصورة جوهرية. ويحذر التقرير من أن استمرار هذه السياسات قد يقود إلى مزيد من التدهور المالي والمؤسساتي، ويزيد من احتمالات عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني.

وبناءً على ذلك، يدعو التقرير إلى استئناف تحويل أموال المقاصة، وإعادة العمال الفلسطينيين إلى أعمالهم داخل إسرائيل، وتخفيف القيود على الحركة والتجارة، وضمان استقرار العلاقات المصرفية، بالتوازي مع إصلاحات داخلية في السلطة الفلسطينية، ودعم دولي طويل الأمد يهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.